

PROVISIONAL

A/42/PV.81
8 December 1987

ARABIC

الجمعية العامة



الدورة الثانية والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والثمانين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الثلاثاء ، ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس :	السيد فلورين	(الجمهورية الديمقراطية الألمانية)
شم :	السيد نيامدو	(منغوليا)
	(نائب الرئيس)	

- قضية فلسطين [٣٨] (تابع)

- (أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف
- (ب) تقرير الأمين العام
- (ج) مشاريع قرارات

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠البند ٣٨ من جدول الأعمال (تابع)قضية فلسطين

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

(A/42/35)

(ب) تقرير الأمين العام (A/42/277)

(ج) مشاريع القرارات (A/42/L.33 إلى A/42/L.35)

السيد المصري (الجمهورية العربية السورية) : السيد الرئيس ، ان
قضية فلسطين التي تشكل لب الصراع في الشرق الأوسط هي قضية شعب طُرد من أرضه بكل
وسائل العنف واغتُصبت حقوقه وسُلبت مقدراته ، وهي تمثل أفدح ما مني به شعب من
كوارث عبر التاريخ . لقد استطاع هذا الشعب الباسل مقاومة كل المحاولات والمؤامرات
الهادفة إلى تصفية وجوده وتصفية قضيته ، وحافظ على هويته القومية العربية
الفلسطينية ، وأثبت بكفاحه المبرر الطويل مع قوى الصهيونية العالمية والاستعمار
البريطاني البغيض أن ارادته لن تهزم ، وانه مصمم على تحرير أرضه واستعادة حقوقه
الوطنية وبناء دولته المستقلة ذات السيادة فوق أرض وطنه فلسطين أيّا كان الثمن .
لقد اتسمت السنوات الأربعون المنصرمة بصراع مرير بين الشعب العربي
الفلسطيني التواق إلى العودة إلى وطنه فلسطين ، وغزاة صهاينة أشرار احتلوا أرضه
وشرّدوا أبنائه وأقاموا عليها كيانا عنصريا استيطانيا شرسا تجاوزت سياساته
العدوانية والتوسعية حدود فلسطين العربية الجغرافية لتشمل منطقة الشرق الأوسط
بأكملها واحتل كامل التراب الفلسطيني والجولان السوري وجنوب لبنان وغيرها من
الأراضي العربية ، وخلق فيها أوضاعا متفجرة تنذر بأسوأ العواقب وأفدح الأخطار على
الامن والسلم الدوليين .

واذا كان تاريخ القضية الفلسطينية الذي يعود إلى أواخر القرن الماضي حينما
بدأت أفواج المهاجرين اليهود تصل إلى فلسطين لاستيطانها مثقلا بالفواجع والكوارث في

ظل الاستعمار البريطاني الذي أعد لإقامة كيان صهيوني عنصري في قلب الشرق الاوسط إعدادا كاملا ومتكاملا ، فإن عام ١٩٤٧ يسجل لطفة سوداء في تاريخ الانسانية بسبب تقسيم فلسطين خلافا لإرادة شعبها العربي وخرقا فاضحا لميثاق الأمم المتحدة الحديث الولادة وقواعد القانون الدولي .

وإن أحدا لا يمكن أن يتجاهل عمق المأساة التي خلقها هذا القرار وأبعادهما وآثارها المستقبلية على الأمن والسلم الدوليين . لقد أقيمت اسرائيل ككيان عنصري استيطاني توسعي على غرار الأنظمة العنصرية الأخرى التي أفرزتها العقلية الاستعمارية التي عانت دولها عقدة التفوق بعد انحسار الاستعمار وتصفيته وتحويلها إلى دويلات تعيش في أحلام الماضي والتي رأت في نظام بريتوريا الذي بقي على قيد الحياة ونظام تل أبيب الصهيوني الوسيلة لحماية مصالحها .

لقد كانت الاطماع الاستعمارية في منطقتنا المحرض والمحرك لمؤامرة إقامة كيان استعماري استيطاني عنصري في فلسطين العربية وإمداده بالمال والسلاح ومختلف أشكال المساعدات التي مكّنته من الاستمرار على قيد الحياة والاضطلاع بسياساته العدوانية والتوسعية . وهذه الاطماع ذاتها وراء استمرار دعم اسرائيل في موقفها الرافض للإنسحاب من الأراضي العربية الفلسطينية المحتلة والأراضي العربية المحتلة الأخرى وتنكُّرها التام لحقوق الشعب العربي الفلسطيني ومقاومتها كل محاولة لإحلال سلام عادل في المنطقة .

إن اسرائيل لم تكن بقادرة على تحدي المجتمع الدولي وتمزيق ميثاق منظّمته العالمية وقراراتها لولا الدعم والمساعدات غير المحدودة في جميع الميادين السياسية والدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية التي تقدمها لها الولايات المتحدة الأمريكية ، والتي تنعكس في النهاية على المواطن الأمريكي الذي عليه أن يتحمل تسديد قيمة هذه المساعدات من دخل أسرته عن طريق دفع الضرائب الباهظة .

لقد أصبحت العلاقة بين اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية علاقة استراتيجية في ظل التحالف الاستراتيجي الذي عزز امكانيات اسرائيل العسكرية والعدوانية وسياساتها التوسعية عن طريق إشراكها في برنامج حرب النجوم الذي فتح لها آفاق الاستفادة من التكنولوجيا العسكرية المتقدمة ، بالإضافة إلى تعزيز اقتصادها التجاري بإنشاء منطقة للتجارة الحرة بينهما ضمن اطار هذا التحالف ، وهذا ما يفسر بجلاء تحدي اسرائيل السافر للمجتمع الدولي ولكل القيم الانسانية والحضارية واستمرارها في عمليات القمع والبطش والقهر ضد أبناء الشعب العربي الفلسطيني واصرارها على رفض الاعتراف بحقوقه الوطنية ، ومتابعة سيامة الاستيطان وبناء المستوطنات على الاراضي الفلسطينية المحتلة والاراضي العربية المحتلة الاخرى . ان كل هذا يوضح بكل جلاء ان آفاق إيجاد حل لقضية فلسطين مغلقة . وان السلام في منطقة الشرق الاوسط بعيد المنال . وانه لمن المغالطة بمكان والخطأ الفادح أن يظهر البعض أنه يمكن إحلال سلام في هذه المنطقة دون انسحاب كامل وغير مشروط من جميع الاراضي الفلسطينية المحتلة والاراضي العربية المحتلة الاخرى ودون تمكين الشعب العربي الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية بما فيها حق العودة إلى وطنه فلسطين وتقرير مصيره وبناء دولته المستقلة ذات السيادة فوق أرضها المقدسة . ومن يتحدث عن السلام دون مستلزماته وشروطه هذه يكون قد ابتعد عن الحقيقة وارتكب خطأ في التقدير . فاسرائيل لا تريد تحقيق السلم في المنطقة وهذه النتيجة لا تحتاج إلى كثير من التفكير .

ان اسرائيل بصفتها أداة عدوانية وكيانا عنصريا استيطانيا عامل ضد الامن والسلم في منطقة الشرق الاوسط والامن والسلم الدوليين . وقد أكدت الجمعية العامة في قرارها ٣٣٧٩ (د - ٣٠) المؤرخ في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ وقررت فيه أن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية وكذلك قرار الجمعية العامة الذي اتخذته في ٥ شباط/فبراير ١٩٨٢ والذي أعلنت فيه

"ان مجل اسرائيل واجراءاتها تؤكد أنها ليست دولة عضوا محبة للسلم وأنها لم تف بالالتزامات المترتبة عليها ... بموجب قرار الجمعية العامة ٢٧٢ (د - ٣) المؤرخ في ١١ أيار/مايو ١٩٤٩" . (٩-ES ، الفقرة (١))

ان هذا يفسر بكل وضوح لماذا رفضت اسرائيل قرار الجمعية ٥٨/٢٨ جيم القاضي بعقد مؤتمر دولي تحت اشراف الأمم المتحدة بشأن الشرق الاوسط .

ان اسرائيل لا تريد السلام ، بل انها تريد الارض ، تريد التوسع والاستيطان ، ولا تريد إعادة الاراضي الفلسطينية المحتلة والاراضي العربية المحتلة الاخرى ، وهي لهذا ترفض الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، بل وأكثر من هذا تلجأ إلى مختلف الاساليب النازية والارهابية لقمع هذا الشعب داخل الاراضي الفلسطينية المحتلة لإرغامه على التخلي عن أرضه ، تماما كما تفعل في الجولان السوري المحتل وجنوب لبنان . فكيف إذن يمكن الحديث عن السلام ؟ ... ان ما تريده اسرائيل من العرب الاستسلام وقبول مطامعها التوسعية ، وهي لهذا ترفض المؤتمر الدولي ، وتصر على المفاوضات المباشرة ، لانها الطريقة التي تحقق لها أهدافها كما حدث في كامب ديفيد ، ولكن التاريخ لا يعيد نفسه ، وان ما حدث في كامب ديفيد لن يحدث مرة أخرى ، لان هذا الكامب واتفاقاته ونهجه أثبت أنه عامل تهديد مستمر للأمن والسلم في المنطقة ، وقد أدانت هذه الاتفاقات وهذا النهج دوليا .

لقد أوضحت بلادي مراراً ان للسلام مقومات ، وأولى هذه المقومات العدل والانصاف . ولا سلام في ظل الاحتلال والقهر والاغتصاب ، ولا سلام إن لم يستعد العرب حقوقهم وأراضيهم كاملة ... وان الإطار للبحث عن السلام العادل هو الأمم المتحدة ومؤتمرها الدولي طبقا لقرار الجمعية العامة ٥٨/٢٨ جيم .

وقد أكد السيد وزير خارجية الجمهورية العربية السورية في بيانه أمام الجمعية العامة في ٣٠ أيلول/سبتمبر الماضي :

"ان رفض اسرائيل للسلام القائم على العدل ، يجب أن يكون مصدر قلق دائم للعالم أجمع ، مهما بدت الأوضاع هادئة على السطح ، كما يجب أن يكون مصدر قلق حقيقي للاسرائيليين أنفسهم أيضا ، لأن العنف ، والعقيدة المتطرفة التي تعتمدها اسرائيل في محاربة العرب ، ستولد بالمقابل عقائد أكثر عنفا وتطرفا . ان تجربة اسرائيل المرة في غزو لبنان مازالت حية في الذاكرة ، وستظل كابوسا مزعجا لها لسنوات طويلة قادمة .

"ان اسرائيل لن تنعم بالسلام في منطقتنا ، مهما بلغت قوتها العسكرية ، اذا استمرت باحتلالها لأي جزء من الأراضي العربية ، ولن يحميها إلى الابد دعم الولايات المتحدة الأمريكية اللامحدود لها ، وتحالفها الاستراتيجي معها" . (A/42/PV.18 ، ص ٢٦)

اننا حريصون على السلام العادل والشامل ، واننا لنؤكد ان أي سلام من هذا النوع لا يمكن تحقيقه إلا ضمن إطار الأمم المتحدة وطبقا لقراراتها المتعلقة بالصراع العربي - الاسرائيلي . ولذلك فقد أيدت بلادي قرار الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم بعقد المؤتمر الدولي المعني بالشرق الاوسط تحت رعاية الأمم المتحدة وهو الإطار الحقيقي لتحقيق السلام العادل في المنطقة .

السيد خامسي (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن

الفرنسية) : تبحث الجمعية العامة للأمم المتحدة القضية الفلسطينية منذ أربعة عقود ، كما فعلت مع المشاكل الأخرى الشائكة في عصرنا هذا ، وذلك بقصد مساعدة شعبها الشهيد الذي اقتلع من وطنه في استعادة حقوقه الأساسية الغير قابلة للتصرف .

وكما نعلم فإن سياسة اسرائيل الصهيونية ، التي صاحبها منذ عام ١٩٦٧ أعمال العدوان المسلح واحتلال الأراضي العربية المجاورة ، هي السبب الاساسي لهذه الحالة التي تتسم بالمجابهاات المستمرة واندلاع أعمال العنف الدورية في منطقة الشرق الاوسط برمتها . وتسود حالة من التوتر الشديد للغاية بالفعل في الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية المحتلة .

وقد أصبح مكان هذه الأراضي من العرب العزل ضحايا لسياسة القبضة الحديدية التي تمارسها يوميا تقريبا سلطات الاحتلال . وتأخذ هذه السياسة شكل عمليات الخطف والقتل والاعتقال والحجز التعسفي دون اتهام أو محاكمة ، فضلا عن تدابير الطرد ومصادرة البضائع والممتلكات والأراضي والمباني والماشية .

ان كل هذه الممارسات الوحشية التي تتعارض مع أحكام اتفاقية جنيف المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ ومع الاعلان العالمي لحقوق الانسان ومع أبسط قواعد القانون

الدولي ، قد تم التخطيط لها بهدف اجرامي ، ألا وهو التعجيل بضم وتهويد الاراضي الفلسطينية وغيرها من الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ . وعلاوة على ذلك ، استخدم المحتلون المهيمنة المستوطنين اليهود المسلحين في ارتكاب ما يريدونه من أعمال القمع والاضطهاد والاعتصاب وغير ذلك من ضروب المعاملة الشريرة ضد هؤلاء السكان التعماء .

وفي نفس الوقت ، وقف المجتمع الدولي عاجزا وهو يشاهد العمليات التي تتم على نطاق واسع ومستمر في انشاء المستوطنات اليهودية في تلك الاراضي . ووفقا لاحد التقارير الرسمية ، علمنا أنه تم في خلال السنوات العشر الماضية انشاء ٢٠٨ مستوطنة يهودية ، منها ١٠٣ مستوطنة في اراضي الضفة الغربية المحتلة .

ويعاني الفلسطينيون الذين اضطروا إلى العيش في المنفى شظف العيش في مخيمات اللاجئين ببعض البلدان العربية الشقيقة . والظروف المعيشية في تلك المخيمات تثير الاسى . وأمن هؤلاء البشر غير مكفول ، فهم يعيشون عرضة للمذابح على أيدي القوات الصهيونية ، خاصة في جنوب لبنان الذي مازالت تلك القوات تحتله بمصرة غير مشروعة ، بالانتهاك لمعايير القانون الدولي والتجاهل التام لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة . في ٥ أيلول/سبتمبر الماضي ، شنّ الاسرائيليون غارات على مخيمات اللاجئين في عين الحلوة بالقرب من صيدا راح ضحيتها العديد من الضحايا الفلسطينيين واللبنانيين الأبرياء ، وقد أشارت هذه الغارات مشاعر الاستياء البالغ لدى الرأي العام العالمي . ولا ترمي سياسة العنف هذه التي تمارسها اسرائيل ضد الفلسطينيين في أرض أجدادهم وفي مخيمات اللاجئين خارجها ، إلا إلى حرمانهم من حقوقهم المدنية والسياسية ، والقضاء على تراشهم الثقافي ، وتقويض هويتهم الوطنية ، وفي نهاية المطاف ، تحييدهم وإرغامهم على الإستسلام .

وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تضم صوتها إلى أصوات بقية بلدان المجتمع الدولي في شجبه القوي لتلك السياسة التي لا تؤدي إلى تعويق ممارسة الفلسطينيين لحقوقهم غير القابلة للتصرف وتعريضها للخطر فحسب ، بل وتهدد أيضا السلم والامن في المنطقة وفي سائر أنحاء العالم . ونحن نشق في قوة واقتدار منظمة التحرير الفلسطينية على الاضطلاع بدورها التاريخي بوصفها القائد الحقيقي للشعب الفلسطيني الذي يناضل في سبيل الانتصار النهائي لقضيته العادلة والنبيلة . وفي هذا الصدد ، نرحب بالنتائج الجديرة بالثناء التي توصل إليها المجلس الوطني الفلسطيني في اجتماعه الذي عقد في الجزائر في الفترة من ٢٠ إلى ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٨٧ ، إذ تميّز ذلك الاجتماع بتقوية وحدة الفلسطينيين وتضامنهم على أساس سيادة وطنية معادية للامبريالية .

وفي مواجهة التدهور المستمر للحالة في الشرق الاوسط الذي تمثل قضية فلسطين لبها ، يتعين على المجتمع الدولي ، ولاسيما مجلس الامن - الذي يضطلع بالمسؤولية

الاساسية عن صون السلم والامن الدوليين - أن يتخذ إجراءات حاسمة وفعالة لحمل إسرائيل على الاشتراك في الجهود الدولية الرامية إلى تسوية المشكلة .

فالمجتمع الدولي يزداد إدراكا على نحو مطرد لضرورة التوصل إلى حل دائم وعادل لهذا النزاع . وهو حل يجب ، في رأينا ، أن يتحقق بالضرورة عن طريق التعجيل بعقد مؤتمر دولي للسلم في الشرق الاوسط وفقا للقرارين ٥٨/٣٨ جيم و ٤٣/٤١ دال ، تشترك فيه كل الاعضاء المعنية مباشرة على قدم المساواة ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد والاصل للشعب الفلسطيني . وفي هذا الصدد ، نعرب عن أسفنا لأن مجلس الشيوخ الأمريكي اعتمد مؤخرا مشروع القانون رقم ٩٤٠ . فنحن نعتقد أن ذلك جزء من مؤامرة صهيونية ترمي إلى حرمان منظمة التحرير الفلسطينية من وضعها القانوني كممثل للشعب الفلسطيني ، ومن ثم تؤدي إلى عرقلة جميع المحاولات الرامية للتوصل إلى حل دائم وعادل وشامل للنزاع عن طريق عقد مؤتمر دولي . وحتى يمكن التوصل إلى حل دائم وعادل ، يتعين على المؤتمر الدولي أن يأخذ في الاعتبار عددا من المبادئ التوجيهية ، بما فيها المبادئ التالية بصفة خاصة وهي : استعادة الحقوق المشروعة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، بما فيها حقه في العودة ، وحقه في تقرير المصير ، وحقه في إقامة دولة مستقلة ذات سيادة في فلسطين ، وانسحاب إسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس ، وحقوق جميع دول المنطقة في أن تعيش في سلام داخل حدود آمنة ومعتترف بها دوليا .

وأود أن أهنئ اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على أنشطتها الجديرة بالثناء التي قامت بها خلال العام الحالي ، وخاصة تنظيم الحلقات الدراسية والندوات الإقليمية في جميع أنحاء العالم بغية تعبئة الرأي العام ، بما في ذلك الرأي العام في إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ، وراء الدعوة إلى إقامة سلم دائم وعادل في الشرق الاوسط عن طريق عقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة .

وأود أيضا أن أشيد عن حق بالأمين العام لجهوده الدؤوبة التي بذلها لضمان عقد هذا المؤتمر . وعلى الرغم من أن الأمين العام يخبرنا في تقريره عن :
"عدم وجود اتفاق كاف في الوقت الحاضر يسمح بعقد المؤتمر الدولي

الذي دعا اليه القرار ٤٣/٤١ دال" . (A/42/277 ، الفقرة ٦)

فإننا مازلنا نأمل من الدول التي مازالت تعارض عقد هذا المؤتمر ، أن تعيد النظر في مواقفها ، لأن مصلحة السلم والأمن على المعVIDين الاقليمي والدولي ، وفي المقام الاول التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني الذي نشاركه جميعا معاناته القاسية بطريقة أو بأخرى ، هي ما يتعلق به الامر الآن .

السيد جودي (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : كلنا نعرف منذ

زمن طويل كل عناصر القضية الفلسطينية التي ارتبطت بها منظماتنا ارتباطا وثيقا منذ البداية . فبعد قرار ضار ، وجد شعب نفسه بين عشية وضحاها وقد بات محكوما عليه بالشتات ، ومازال يعاني حتى يومنا هذا من كل أشكال القمع والاضهاد في فلسطين المحتلة . وعلى الجانب الآخر ، هناك نظام تسلط عليه طموح جملة يستخدم جميع الوسائل المتاحة له لقهر ارادة شعب يريد أن يقرر مصيره بنفسه ، نظام وُطد العزم على أن يبسط سيطرته على منطقة الشرق الاوسط بأسرها . وفي الوقت نفسه ظل المجتمع الدولي - بالرغم من إدراكه لفداحة المأساة - متباطئا في تهيئة الظروف الكفيلة بإحلال سلم دائم واحترام حكم القانون .

بعد أربعين عاما من طرد الشعب الفلسطيني وصب أرض أجداده منه ونفيه ، مازال الشعب الفلسطيني يؤمن باستعادة وطنه وحقوقه الوطنية ويناضل بلا هوادة في سبيلها .

إن العدوان المستمر الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني حتى في بلدان المنفى ، وأعمال القمع العنيفة التي يتعرض لها في الاراضي المحتلة ، ومحاولات اللوبي الصهيوني لإخماد صوته وتشويه نضاله ، وهو نضال تحرير وطني ، لم يمكن ولن يمكن أن

تقهر روحه التحررية التي لا تُغلب . إن الواقع الفلسطيني الملب الذي لا يلين ، لهو شهادة بغطاءة على الظلم الذي وقع على ذلك الشعب ، وعلى إصراره على استعادة جميع حقوقه .

لقد كانت الدرب التي أفضت بالمجتمع الدولي إلى الاعتراف في النهاية بعدالة النضال الفلسطيني وشرعية القضية الفلسطينية دربا طويلة وعرة . فقد تطلّب الامر ربع قرن من النضال المرير قبل أن تدرك الجمعية العامة في نهاية المطاف الابعاد الحقيقية للقضية الفلسطينية وهي أنها قضية شعب حُرّم من وطنه وحُرّم من حقوقه الوطنية .

إن الجمعية العامة ، بوضع قضية فلسطين مرة أخرى في منظورها الوطني ، والدفاع عن الاستعادة الكاملة لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف واعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد لهذا الشعب ، إنما تلتزم ، بذلك ، ببذل كل ما في وسعها لتعزيز العدل والدفاع عن الحق .

ومنذ أن اعترفت هذه الهيئة ، على نحو تام ، بنضال الشعب الفلسطيني ، وفي الواقع ، وبسبب هذا الاعتراف ، يواجه ذلك الشعب حقا تدابير قمعية تحاول بها قوات الاحتلال امكات هذا الشعب والقضاء على مقاومته . وفي هذا الصدد يشكل التقرير الذي أعدته اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان لسكان الاراضي المحتلة ، ادانة كاملة للمحتل الصهيوني ، ويبين النطاق الكامل للقمع القاسي الذي يتعرض له المدنيون يوميا .

ويستمر استعمال الاراضي الفلسطينية ، على نحو يتسم بالعناد ، بغية ايجاد حالة يتعذر الفاؤها . ويجري إنشاء مستوطنات جديدة بسرعة آخذة في التزايد ، ويجري تعزيز المستوطنات الموجودة بالفعل . وبتشجيع من القادة الاسرائيليين يتزايد مكان المستوطنات بالمئات في الاجزاء المتبقية من الاراضي العربية في وقت يجري فيه إجبار المواطنين الفلسطينيين المطرودين ، بأعداد متزايدة ، على الإقامة في المنفى إن لم يكونوا وقد طردوا بشكل مباشر .

ويماحب هذا البرنامج الذي ينطوي على اقتلاع السكان من وطنهم خطة لتحويل المعالم الدينية والثقافية ، يجري تنفيذها بطريقة منتظمة ، وتركز هذه الخطة على القدس الشريف ، باستخدام جميع وسائل التهجم على سلامته بوصفه رمزا لبلايين المسلمين في العالم أجمع . ويجري بمفة منتظمة انتهاك الأماكن المقدسة ، كما يتضح من الاستفزازات ، التي تُعزى اليها الحوادث المميتة التي حدثت ، حتى ، داخل المسجد الكبير . أما الاحياء القديمة ، وهي برهان تاريخي على وجود الفلسطينيين بمفة مستمرة عبر القرون ، فيجري بمفة منتظمة هدمها وتسليمها للمستوطنين .

وهكذا ، فعمليات تشويه التراث المعماري للمدينة المقدمة ، والاخلال بتوازنها الديموغرافي ، والاستمرار في سياسة اقامة المستوطنات ، هي جزء لا يتجزأ من استراتيجية ، جرى التخطيط لها ، لإضفاء الطابع الصهيوني ، الذي يستهدف إجراء تغيير جذري للتركيب الديموغرافي والطابع المادي والهيكل المؤسسي والصفة القانونية للأراضي المحتلة ، بهدف ضم هذه الأراضي بمعة نهائية . ومن ثم ، فإن هناك تحديا مستمرا للمجتمع الدولي ، عن طريق انتهاك قرارات مجلس الأمن ، وأحكام اتفاقية جنيف الرابعة ، وقواعد القانون الدولي .

وفي لبنان ، أيضا ، تعرض الشعب الفلسطيني ، جنبا الى جنب مع الشعب اللبناني ، للعدوان والقمع الاسرائيليين ، وقد عبرت عنهما مجازر صبرا وشاتيلا بشكل مأساوي . وحتى الآن ، نشاهد المأساة اليومية التي تتمثل في تعرض مخيمات اللاجئين للقتل ، وعمليات النهب ، والاعمال الارهابية التي ترتكبها قوات العدوان ثم تتترك خلفها عشرات من القتلى والجرحى بما فيهم الاطفال والنساء والشيوخ .

وفي هذا الصدد ، نود أن نشير الى ، أن الهجوم الذي شُن في الشهر الماضي على أحد المخيمات في جنوب لبنان ، والذي نتج عنه سقوط العشرات من الضحايا من بين اللاجئين ، لم يبدنه ، ولو شفويا ، الذين يسرعون في العادة بحشد الرأي العام ضد أصغر أعمال المقاومة داخل الأراضي المحتلة ، وهذا أمر أصبح من سمات هذه القضية .

وفي حين أن الشعب الفلسطيني ما زال هو المستهدف الرئيسي من هذه السياسة الاجرامية ، فإن القادة الاسرائيليين يعلنون بشكل صريح عن مخططاتهم التي تستهدف السيطرة على هذه المنطقة الحساسة من العالم ، بالكامل ، وذلك كما تبين من دورهم الأخير في الاحداث التي وقعت مؤخرا في مناطق التوتر المتزايد التي امتدت من البحر الأبيض المتوسط الى الخليج .

إن مأساة الشعب الفلسطيني لا يمكن أن تستمر الى الأبد . وتكمن مسؤولية المجتمع الدولي الملحة في بذل الجهود المطلوبة ، بمقتضى التزامه بالدفاع عن قضية الشعب الفلسطيني العادلة ، لتمكينه ، في النهاية ، من استعادة أرضه وممارسة حقوقه

الوطنية غير القابلة للتصرف . وفي هذا الصدد ، فإن أي تسوية لا تضع في اعتبارها التطلعات الشرعية للشعب الفلسطيني أو يجري التفاوض بشأنها ، دون المشاركة الكاملة والفعالة لمنظمة التحرير الفلسطينية ، بوصفها الممثل الشرعي لهذا الشعب ، مصيرها الفشل . ولا يحق لأحد أن يعقد اتفاقات نيابة عن الشعب الفلسطيني أو أن يتفاوض باسمه ، باستثناء منظمة التحرير الفلسطينية ، بوصفها الممثل الشرعي الوحيد لهذا الشعب وترحب الجزائر بالمبادرة التي اتخذت لتعزيز وحدة الصف ، في هذه المنظمة ، والاتفاق حول منهج سياسي متفق عليه من قِبَل الجميع .

ونود ، في هذا الصدد ، أن نشير إلى أن الجمعية العامة قامت عبر السنوات ، على نحو يتسم بالصبر ، والحق معها ، بتمهيد الطريق للتسوية السلمية الشاملة للنزاع في الشرق الأوسط ، بما في ذلك بؤرته الرئيسية التي تتمثل في الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني . وهكذا حددت الجمعية العامة الإطار الواجب للتسوية العادلة والدائمة للمشكلة ، ويتمثل هذا الإطار في عقد مؤتمر دولي ، تشارك فيه ، على قدم المساواة ، منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

إن مثل هذا المؤتمر ، الذي تعهد الأمين العام لمنظمتنا بالتشجيع على عقده ، والذي لاقى التأييد شبه العالمي ، والذي لاقى أيضا تأييدا كاملا من قِبَل رؤساء الدول العربية ، الذين اجتمعوا مؤخرا في عمان ، يمثل فرصة تاريخية للتسوية العادلة والنهائية للمشكلة .

ونحن نأمل ، بكل شدة ، أن تبذل الأمم المتحدة ، ولا سيما مجلس الأمن ، كل الجهود ، لانتهاز هذه الفرصة الفريدة دون إبطاء ، بحيث تضمن العودة بسرعة إلى حالة يسودها السلم في الشرق الأوسط .

السيد غارفالوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن قضية

فلسطين من البنود القليلة التي ظلت تشغل جدول أعمال الأمم المتحدة منذ إنشائها . غير أننا يجب أن نشير ، مع الأسف ، إلى مرور عام آخر من الحياة المأساوية التي

يميشها الشعب العربي الفلسطيني ، دون إحراز أي تقدم حقيقي لتسوية هذه المشكلة الخطيرة . أما الحاجة الملحة الى إتخاذ تدابير عاجلة وفعالة من جانب الجمعية العامة لتسوية هذه المشكلة فتحددها المسؤولية الخاصة التي كُلفت بها المنظمة العالمية تجاه تقرير مصير الشعب الفلسطيني وإقامة سلم عادل ودائم في تلك المنطقة المضطربة من العالم .

وكما نعلم جميعا ، فمنذ ٤٠ سنة ، وبالتحديد في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ اتخذت الجمعية العامة القرار ١٨١ (د - ٢) ، المعروف جيدا ، بشأن تقسيم فلسطين . ونص القرار بطريقة واضحة ولا تقبل الشك على ضرورة إقامة دولتين ، واحدة يهودية والاخرى فلسطينية . وعلى الرغم من الجهود المتواصلة التي بذلها المجتمع الدولي ، والقرارات والمقررات المتعددة التي اتخذتها الأمم المتحدة ، والتي تحدد طريقة عادلة ودائمة لتسوية قضية فلسطين ، فما زال الشعب الفلسطيني محروما حتى يومنا هذا من حقوقه الشرعية وغير القابلة للتصرف في تقرير مصيره واستقلاله الوطني ، بما في ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة .

إن مأساة الشعب الفلسطيني تُعد مثالا بارزا على المعاناة التي تتعرض لها الشعوب بسبب انتهاج السياسة الامبريالية التي تنطوي على التوسع والعدوان . فنتيجة لهذه السياسة ، يجري حرمان أمة ، مكونة من حوالي ٥ ملايين نسمة ، وذات تاريخ وتراث حضاري بالغ القدم ، من وطن تعيش فيه ويجري إخضاعها الى العيش في المنفى .

ووقعت أرضه فريسة لعملية ضم لم يسبق لها مثيل ولعمليات توطين واسعة النطاق . وفي الوقت نفسه ، لا تلوح في الأفق أي بوادر تنبئ بإنهاء المحاولات غير القانونية الرامية الى تغيير الوضع القانوني والبنية الديموغرافية والطابع الراسخ تاريخيا للأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية المحتلة ، ومن ضمنها القدس . وجرى كل ذلك ضد الارادة الصريحة للمجتمع الدولي والرأي العام العالمي ، وفي انتهاك صارخ لاهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي والقرارات الجماعية الصادرة عن المنظمة العالمية .

وقد شهدنا ، على امتداد السنوات الماضية ، بزوغ إجماع شبه دولي فيما يتعلق بمبادئ ووسائل حل قضية فلسطين . وانعكس ذلك الاجماع في كثير من القرارات والمقررات التي اعتمدتها الأمم المتحدة وصادقت عليها حركة بلدان عدم الانحياز والبلدان الاشتراكية والمجتمع الدولي التقدمي وبوجه عام الغالبية العظمى من الدول الاعضاء . وعلى ذلك ، فالمجتمع الدولي على اقتناع منذ زمن طويل بأنه لا يمكن تحقيق تسوية عادلة ودائمة للنزاع العربي الاسرائيلي إلا بإعمال ما لكل شعب في منطقة الشرق الاوسط من حق غير قابل للتصرف في الوجود المستقل والتنمية الحرة .

ومن المعروف أن قضية فلسطين التي لم تحل هي لب حالة متفجرة في الشرق الاوسط يرجع تاريخها الى ٤٠ عاما مضت . ولا يمكن تصور إحلال السلم في ذلك الجزء من العالم دون تسوية تلك القضية . وأي محاولة للتملص منها أو لإبرام صفقات منفردة دون مراعاة المصالح المشروعة للشعب الفلسطيني لن تؤدي إلا الى تفاقم المشكلة وإعاقة عملية إقرار السلم في الشرق الاوسط . وذلك أمر ينبغي أن يفهمه كل أولئك الذين يتجادون في تحدي ارادة المجتمع الدولي والاستهزاء بقرارات الأمم المتحدة .

ويبين من التاريخ الطويل لنزاع الشرق الاوسط أن السبيل الوحيد الذي يمكن أن يعول عليه للتوصل الى تسوية لهذه المشكلة المستعصية والمعقدة والمتشابكة الخيوط هو الجهود الجماعية من جانب كافة الاطراف المعنية بتحقيق سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط . ويمكننا أن نعلم بحق أن أغلبية الدول ، ومن بينها بلدي ، تناصر ذلك النهج مناصرة نشطة .

إن جمهورية بلغاريا الشعبية على اقتناع بأن أي تسوية عادلة ودائمة لنزاع الشرق الأوسط لا بد أن تنص على انسحاب القوات الاسرائيلية من كل الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها الاراضي الفلسطينية ، وإقرار حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية وغير القابلة للتصرف في تقرير المصير بما في ذلك اقامة دولة مستقلة ذات سيادة .

وتحقيقا لتلك الغاية ، يتحتم عقد مؤتمر دولي تحت اشراف الامم المتحدة ، تشارك فيه على قدم المساواة ، كل الاطراف المعنية ومن بينها منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين العربي ، والاعضاء الدائمون بمجلس الامن . وكما ينبغي أن لا بد من الإعداد له بعناية فائقة . وفي هذا الصدد يمكن أن يكون لإنشاء لجنة تحضيرية تعنى بعملية عقد المؤتمر ، أثر ايجابي .

وختاماً ، أود أن أؤكد مرة أخرى أن جمهورية بلغاريا الشعبية تلتزم التزاماً راسخاً بالقضية العادلة لشعب فلسطين العربي ، وإننا لعللى يقين من أن الشعب الفلسطيني سينجح في كفاحه من أجل أعمال حقوقه الوطنية المشروعة في تقرير المصير واقامة دولته .

السيد كتاني (العراق) : يسرني في بداية حديثي أن أحيي رئيس وأعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على الجهود الدؤوبة التي بذلوها من أجل تنفيذ مهمتهم النبيلة التي أوكلت لهم من قبل المجتمع الدولي ، وقد تجسد هذا الجهد الكبير في التقرير المقدم أمام الجمعية العامة بموجب الوثيقة (A/42/35) . ولا شك أن المتتبع لتقارير اللجنة التي تُطرح أمام الجمعية كل عام ، يشعر بثقل المسؤولية التي يتحملها رئيس وأعضاء هذه اللجنة . كما يشعر بمدى عمق المأساة الطويلة التي ما يزال الشعب العربي الفلسطيني يعيشها ، بسبب العدوان الصهيوني العنصري المستمر منذ عقود من الزمن .

إن تقارير اللجنة ليست مجرد تأدية لواجبات تتعلق بوصف حالات مأساوية ، أو استعراض للجهود الدولية والمؤتمرات والحلقات الدراسية ، إن هذه التقارير أصبحت في

الحقيقة وشائق تاريخية مفعلة تكتظ بالحقائق المُرّوعة عن الممارسات الصهيونية العنصرية ضد الشعب الفلسطيني خاصة والشعب العربي عامة . إن هذه التقارير تعكس جزءا يسيرا من الواقع المرير الذي يعيشه شعب فلسطين المناضل وجانبها من أساليب الارهاب الوحشية المجسدة للسياسة القمعية التي يتبعها حكام اسرائيل ضد الفلسطينيين في الاراضي المحتلة .

إن سياق الوقائع التاريخي بامتداداته حتى اللحظة الراهنة ورغم كل تعقيداته التي نشأت بفعل تقادم الزمن أو تفاعل العوامل المتغيرة في المنطقة وخارجها أو التعقيدات المفتعلة ، رغم كل هذا فإن عدم التوصل الى حل عادل وشامل لقضية فلسطين ، يعود بالاساس الى رفض اسرائيل لأي شكل من أشكال الحل وبالأصرار على عدم الاعتراف بالواقع والحقيقة وهو أن هناك شعبا فلسطينيا وأرضا فلسطينية تترجح تحت وطأة الاحتلال الاسرائيلي .

إن مسيرة التطورات التي عاشتها المنطقة قد أكدت هذه الحقيقة ، إذ أن اسرائيل بعبارة أخرى لا تريد سوى حل واحد فقط لا غير ، وهو تمغية القضية الفلسطينية ، وتمغية شعب فلسطين نهائيا . وهذا هو ما يجسد هدف الحركة الصهيونية العنصرية منذ تأسيسها وحتى الآن .

إن هذه الحركة تستند الى ايدولوجية عنصرية لتحقيق أهداف استيطانية على حساب شعوب المنطقة لذلك فهي لا بد وأن تتبع أساليب الارهاب العنيفة والوحشية ، وهذا ما حدث ويحدث في فلسطين .

في فلسطين منذ بداية الغزو الصهيوني لأراضي فلسطين العربية تشكلت عصابات عديدة مارست الارهاب ضد الشعب العربي بأساليب متعددة الوجوه ، من أبرزها اقتطاف مجازر القتل الجماعية ضد سكان المدن والقرى الفلسطينية . ولا شك أن التاريخ البشري لن ينسى مجازر دير ياسين وقببا ونسف فندق الملك داود .

كذلك فإن العصابات الصهيونية التي كان من أبرز أبطالها الارهابيون مناحيم بيغن واسحاق شامير وشارون ورابين ، وغيرهم من زعماء العصابة قد مارست الارهاب حتى ضد سلطات الانتداب البريطاني التي تخلت عن المسؤوليات الدولية التي أنيطت بها بموجب الانتداب . وطبقا لظروف تلك المرحلة فقد شعر الصهاينة أن الارهاب قد حقق لهم النجاح . ولهذا ، ومنذ ذلك الحين ، أصبح الارهاب هو الوسيلة السياسية الشرعية التي يتبعها الصهاينة لتحقيق أهدافهم وأطماعهم .

إن سياسة الارهاب الصهيونية ضد الشعب العربي الفلسطيني وضد الامة العربية قد تجسدت في أعمال وممارسات اسرائيل على مختلف الأصعدة - على الصعيد الداخلي الذي يتعلق بالممارسات الصهيونية ضد الشعب العربي داخل الأراضي العربية المحتلة وعلى الصعيد العربي الذي يتعلق بالعدوان الصهيوني المستمر على الوجود العربي ومقوماته ومستقبله ، وعلى الصعيد العالمي حيث تحشد اسرائيل كل امكانيات الصهيونية العالمية لمحاربة العرب في أبشع عملية عنصرية يشهدها التاريخ تهدد الامن والسلم في العالم أجمع .

لا تزال سلطات الاحتلال الصهيونية البغيضة تتبع سياسة اقامة المستوطنات وزرع كياناتها الغريبة والشاذة في الارض العربية ، هذه السياسة الخطيرة التي تقف ضد قرارات مجلس الامن والجمعية العامة وجميع القواعد الدولية والتي تعمل على إلغاء الهوية الفلسطينية وتشكل عقبة خطيرة في طريق التوصل الى الحل العادل والدائم والشامل .

كما تمارس سلطات الاحتلال سياسة استغلال اقتصادي بشع يقضي على أي هيكل يمكن أن يتشكل لإحداث تنمية اقتصادية محلية وكما جاء في الفقرتين ٢٥ و ٢٦ في

المفتحين ٦ و ٧ من تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف .

ويستمر هذا التقرير في اذانة تزايد أعمال مصادرة الاراضي الزراعية وفرض القيود المتزايدة على المزارعين الفلسطينيين وبخاصة في استخدام المياه ، اضافة الى قيامها بتحويل المياه من الضفة الغربية ومن الاراضي العربية الاخرى الى شبكات مياه جديدة داخل الاراضي العربية المحتلة . كما تتخذ السلطات الاسرائيلية العسكرية اجراءات تعسفية يومية تتمثل في مصادرة الممتلكات من اصحابها ، وتغيير المعالم الجغرافية والثقافية والتاريخية للمدن والقرى ، واغلاق المدارس والكلية ، اضافة الى قيامها بتدنيس وانتهاك حرمة الاماكن المقدسة ، وبخاصة في مدينة القدس الشريف ، مرتكبة بذلك جرائم دينية واخلاقية لم يسبق ان تجرأ احد او مجموعة على اقتترافها .

ودون شك فإن أبشع أنواع الارهاب الذي تمارسه سلطات الاحتلال البغيض يتجسد في الانتهاكات الخطيرة المستمرة لجميع حقوق الانسان الفلسطيني العربي . وهي بذلك لا تنتهك اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب لعام ١٩٤٩ ، والاعلان العالمي لحقوق الانسان ، والمواثيق والعهود الدولية المعروفة فقط ، بل تنتهك أبسط القيم الانسانية في أدنى مستوى من العلاقات يمكن أن ينشأ بين البشر - علاقات أشبه ما تكون بشريعة الغاب - مما يكشف عن حقد عنصري لم يسبق له مثيل في التاريخ .

لقد فرضت سلطات الارهاب حصارا كاملا اعتقلت بموجبه جميع المواطنين العرب في الاراضي المحتلة وخلقت جوا بوليسيا مخيفا لا يستطيع فيه المواطن أن يأمن على حياته ، فهو يعيش في خوف دائم من شبح الموت الذي يمكن أن يترصده عند كل منعطف أو زاوية . وقد جاء في الفقرة ٢٤ من تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ما يلي :

"وقد صاحب هذه الاجراءات القمعية من جانب السلطات الاسرائيلية تزايد الاتجاه نحو اساليب العنف التي يستخدمها حراس الامن غير القانونيين ، والتعدي والاستفزاز مما أدى الى العديد من حوادث العنف وزاد من تفاقم التوتر في المنطقة" .

إنها مسألة أصبحت عادية تماما أن تدهم قوات الاحتلال الاسرائيلي بيوت العوائل ، تخرجهم منها ثم تنسف البيوت وتساويها بالارض ، ولا يكون مصير العوائل بما فيهم الاطفال والشيوخ بأحسن من مصير بيوتهم . وكما يتم اغلاق أبواب البيوت وتشميعها يتم تكميم أفواه المواطنين ومنعهم من حق التعبير والاحتجاج بل وربما حتى الكلام .

ولا شك في أن الجميع يعرفون كيف وصل الامر بسلطات الاحتلال الصهيوني هذه حدا منعت فيه حتى المواطنين الامريكان من دخول البلد أو المكوث فيه . كما طلبت من بعض هؤلاء الامريكان أن يغادروا البلد وذلك لسبب بسيط هو أن هؤلاء الامريكان هم من أصل عربي .

إن سياسة القبضة الحديدية التي تعني فرض العقاب الجماعي ، تزداد حدة وانتشارا في الاراضي العربية المحتلة ، حيث يستمر فرض حظر التجول واطلاق النار على المتظاهرين . وقد وصل مستوى الارهاب الى حد استنكار المجتمع الدولي بأكمله ، حيث بدأت تتكشف علنا وحتى في الصحافة الاسرائيلية قصة التعذيب والموت الذي تمارسه فوق الامن الداخلي المسماة "شين بيت" سيئة الصيت وكشفت هذه القصة المرعبة كيف يقوم وكلاء شين بيت بتلغيق التهم ضد المواطنين العرب وتزوير القضايا ضدهم وتقديمهم للمحاكمة بعد انتزاع اعترافات منهم تحت التعذيب بأعمال لم يرتكبوها . ويحكم عليهم بالسجن المؤبد وبأحكام أخرى مختلفة .

أما على صعيد الوطن العربي ، فإن اسرائيل تواصل فرض سياسة الذراع الطويلة التي تحاول أن تجعلها مسؤولة عن مصير العالم العربي وأوضاعه ، وذلك تحت ستار ما يسمى بالامن الاسرائيلي .

ولا شك في أن قيام اسرائيل بضرب المفاعل النووي العراقي المقام للأغراض السلمية ، بشهادة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وضربها لمدينة تونس بالقنابل من خلال غارة عدوانية قرصنية ، وقصفها الوحشي المتكرر لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ، وغزوها العدواني للأراضي اللبنانية كلما شاءت ، ومساهمتها الرئيسية في استمرار المأساة في لبنان كلها تجسد معنى السياسة الصهيونية ضد الوطن العربي

وأقطاره . فهي تستخدم مختلف الأساليب العسكرية والاستخبارية والإعلامية والثقافية لاجل منع حصول أي تقدم في أي بلد عربي ، مع العمل على إحداث الخلافات وزرع عوامل التشتيت وعدم الاستقرار في المنطقة وتعميق عوامل الفوضى فيها وتقسيمها لجعلها كيانات صغيرة متفاوتة تأكل بعضها البعض ، مما يضمن لإسرائيل تفوقا في الحاضر والمستقبل ويجعلها قادرة على تحقيق أهدافها في التوسع والامتداد وفقا للحلم الصهيوني المستحيل في إنشاء ما يسمى بإسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات .

إن من أبرز الدلائل التي تؤكد دور الصهيونية في زرع عوامل الفوضى وعدم الاستقرار يتجسد ، بالإضافة إلى ما يحدث في لبنان من مأساة مستمرة منذ أكثر من سبع سنوات ، في الدور الصهيوني الكبير الذي يتمثل في تزويد نظام طهران بالسلاح والمعدات الحربية وبكل ما يحتاجه هذا النظام من أجل استمرار حربه الهوجاء وسياسته العدوانية ضد العراق ودول الخليج .

وقد أعلن العراق منذ البداية عن هذا التعاون التملحي بين نظامي طهران وتل أبيب . وقد حاول الطرفان عبثا انكار هذه الحقيقة . وقام ممثلو النظامين باخراج وتمثيل أردأ أنواع المسرحيات للتظاهر بمعاداة أحدهما للآخر . ولكن الفضائح السرية والعمليات المغطاة تكشفت ، وأصبحت اللعبة القذرة التي لعبها المهيمنة لتزويد النظام الإيراني بالسلح الأمريكي معروفة فيما يسمى بفضيحة ايران "غيت" . ولاشك في أن الجميع قد اطلعوا على دور اسرائيل الرئيسي والاساسي في هذه القضية من خلال التقرير التفصيلي الأخير الذي صدر في الأسبوع الماضي عن اللجنة المشتركة في الكونغرس الأمريكي .

ولا يقتصر التعاون بين النظامين الإيراني والصهيوني على مجال الأسلحة بل يتعداه الى مجالات الدعاية والاعلام والسياسة والاقتصاد . اذ يجند الطرفان ، بأسلوب متشابه ، جميع امكاناتهما الاعلامية والمادية ضد الأمة العربية وفلسفتها القومية ، ويحاولان تشويه صورة الأمة العربية وأمجادها في خدمة البشرية . كما يشتركان بشكل متشابه في محاربة القضية الفلسطينية وتمفيتها . ولاشك في أن ما تقوم به عصابات حرس خميني الذين زرعوا في لبنان من أعمال وحشية ضد الفلسطينيين ، ومن محاصرة خيام اللاجئين وقصفها بالقنابل ومنع المواد الغذائية والطبية من الدخول اليها ، يشكل دليلا ساطعا على مدى التعاون .

ان إشغال العراق والأمة العربية بحرب عدوانية شرسة ومستمرة من قبل حكام طهران يشكل أحد أهم الاسس التي تقوم عليها سياسة اسرائيل .

ولاشك في أن حكومة اسرائيل قد استغلت موقع الجاسوس المشهور جوناتان بولارد الذي كان يعمل في الاستخبارات البحرية الأمريكية وقامت بتجنيد لخدمة أهدافها . فقد كشفت محاكمة هذا الجاسوس في واشنطن طيلة الأعوام الثلاثة الماضية عن قيامه بسرقة مئات الآلاف من الوثائق السرية الأمريكية وبيعها للحكومة الاسرائيلية عن طريق موظفين يعملون في السفارة الاسرائيلية في واشنطن .

لقد قدم بولارد العديد من أسرار الوطن العربي الى الكيان الصهيوني في عملية غير أخلاقية أشارت استنكار الشعب الأمريكي والرأي العام . وقد تصاعد الاستنكار هذا حتى شمل العديد من أصدقاء إسرائيل أنفسهم .

هناك حقيقة ثابتة هي أن إسرائيل لم يكن بمقدورها ممارسة هذه السياسة العدوانية وانتهاك كل القوانين والأعراف الدولية وتحدي إرادة المجتمع الدولي لولا الرعاية الخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية والدعم السياسي والاقتصادي والعسكري المتصاعد الذي تقدمه باستمرار لتمكينها من تحقيق نهجها التوسعي العدواني .

وبهذه المناسبة فإننا نعتبر قرار مجلس الشيوخ الأمريكي بغلق مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية في نيويورك والتي هي عضو مراقب لدى الأمم المتحدة ومعترف بها من قبل المجتمع الدولي ، مسألة في غاية الخطورة تتنافى مع نصوص اتفاقية المقرر وميثاق الأمم المتحدة وأبسط مبادئ القانون الدولي . ونضم صوتنا الى صوت الأمين العام وحركة عدم الانحياز والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى التي امتنكرت هذا القرار الموجه لإسكات صوت الشعب الفلسطيني والذي يعد محاولة يائسة للحد من الاعتراف الدولي المتزايد بمنظمة التحرير .

قرأنا بالأمس عن صدور تعليمات مشددة للإسرائيليين بعدم التوجه الى غزة ، وذلك لتصاعد عمليات المقاومة ضد قوات الاحتلال . وهذا دليل واحد من أدلة عديدة على أن سياسة القبضة الحديدية والتعنت وعدم الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني التي تنتهجها السلطات الإسرائيلية قد باءت بالفشل ، وأنه لا مناص من الاعتراف بالشعب الفلسطيني وبمنظمة التحرير الوطني الفلسطيني ، ممثله الشرعي والوحيد . وقد أكد مجددا مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في الشهر الماضي في عمان ما أقره مؤتمر قمة فاس ، حين أعلن العرب تأييدهم لانعقاد المؤتمر الدولي للسلام القائم على الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة كوسيلة مثلى لتحقيق السلام الشامل والعادل في المنطقة العربية وحل النزاع العربي - الإسرائيلي الذي تشكل قضية فلسطين جوهره ولبه . ويجب أن يعتمد هذا الحل على نقطتين أساسيتين هما الانسحاب الكامل من الأراضي

العربية المحتلة بما فيها القدس ، والاعتراف الكامل بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني .

وقد أعلن أمس السيد فاروق قدومي رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية عن استعداد منظّمته للعمل بكل إخلاص وجدية وللمشاركة على قدم المساواة مع جميع أعضاء المؤتمر ، بما فيهم الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن والذي يمكن أن يشكلوا الهيئة التحضيرية لعقد المؤتمر الدولي للسلام اعتماداً على الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة .

اننا نؤكد أن حكام تل أبيب ، باصرارهم على سياستهم الارهابية العدوانية واصرارهم على تحقيق أهدافهم التوسعية ومن ضمنها تصفية القضية الفلسطينية ، انما يعملون في حقيقة الأمر على زيادة حدة التوتر في المنطقة وزيادة تعقيدات القضية الفلسطينية وفسح المجال أمام تزايد مخاطر نشوب الحروب الدموية . واضفاء الشرعية على العنف والارهاب والقتل ، وتعرّض الأمن والسلام الدوليين للخطر الشديد الذي تنجم عنه شتى العواقب الوخيمة التي لا يمكن تقدير أبعادها .

وختاماً فإن وفد بلادي لا يسهه إلا أن يحيي نضال الشعب العربي الفلسطيني المبرير ويحيي تضحياته الجسيمة في سبيل حقوقه القومية غير القابلة للتصرف في الأرض والاستقلال والسيادة . ونحيي النضال العادل والمشروع لهذا الشعب البطل بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الوحيد الشرعي .

السيد الشعال (الامارات العربية المتحدة) : لقد أولت الأمم المتحدة

لقضية فلسطين قدراً من الأهمية لم توله لاية قضية أخرى لأسباب ثلاثة مترابطة . الأول هو أن قضية فلسطين أصبحت أخلاقياً وسياسياً مسؤولية دولية بسبب الدور المركزي الذي لعبته الدول الكبرى في خلق إسرائيل وبالتالي خلق مشكلة فلسطين وإشراك الأمم المتحدة في هذه العملية من خلال قرار التقسيم . والثاني هو أن السلم في الشرق الأوسط ، وإلى حد كبير في العالم قاطبة ، مرهون بحل قضية فلسطين حلاً منصفاً عادلاً .

والثالث هو أن الهدف الأول والأهم لهذه المنظمة هو المحافظة على الأمن والسلام الدوليين وإشراك مختلف الأمم في ذلك ، كما هو وارد في الميثاق وفي قرار الاتحاد من أجل السلام الصادر عن الجمعية العامة في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠ .

من هنا جاءت القرارات السنوية المتلاحقة التي تبنتها الجمعية العامة ومجلس الأمن ، سواء ما تعلق منها بمضامين حل القضية الفلسطينية وعلى رأسها الحق في العودة وحق الشعب الفلسطيني في ممارسة تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة بقيادة ممثله الشرعي الوحيد منظمة التحرير الفلسطينية أو سواء ما تعلق منها بشكل الحل ، أي عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة تشترك فيه جميع الأطراف على قدم التكافؤ والمساواة .

ان قرارات الأمم المتحدة تعكس بمجموعها التصور الدولي لطبيعة النزاع العربي/الاسرائيلي وكيفية حل هذا النزاع ، وهو تصور يتجلى بوضوح في المواقف الفردية لدول العالم ، وفي مواقف المنظمات الاقليمية ، وفي قناعات الرأي العام في طول الارض وعرضها . وكأمثلة على ذلك ، نسوق الموقف العربي كما عكسه مؤتمر القمة العربي الاخير المنعقد في عمان ، وموقف منظمة التحرير الفلسطينية كما هو وارد في البرنامج السياسي الاخير للمجلس الوطني الفلسطيني ، وموقف معظم دول أمريكا اللاتينية وافريقيا وآسيا ، وموقف دول الكتلة الشرقية ، وينطوي موقف هذه الاطراف على أن القضية الفلسطينية هي جوهر أزمة الشرق الاوسط وعلى أن الشعب الفلسطيني محروم من ممارسة حقوقه الوطنية ، كما انه ينطوي على ضرورة التوصل الى تسوية شاملة عادلة ووطيدة تضمن الامن وإحقاق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني وذلك ضمن اطار مؤتمر دولي للسلام يعقد خصيصا لهذا الغرض .

وحتى دول أوروبا الغربية ، وهي الدول الصديقة لاسرائيل ، دعت مجتمعة ، وفي أكثر من مناسبة الى سلام دائم قائم على العدل لجميع الشعوب بما في ذلك حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره مع كل ما يتطلبه ذلك كما هو وارد في بيان البندقية لعام ١٩٨٠ ، وبيان بروكسل الصادر في ٢٣ آذار/مارس ١٩٨٣ . يضاف الى ذلك التأييد الذي تحظى به هذه المبادئ لدى قطاعات واسعة من الرأي العام في الولايات المتحدة وكندا وأوروبا الغربية كما تبين استطلاعات الرأي العام .

هناك إذن إجماع دولي رسمي قائم على قاعدة شعبية عريضة حول طبيعة أزمة الشرق الاوسط والسبل الكفيلة بحلها . كذلك هناك إجماع عربي فلسطيني حول حل هذه الازمة على أساس التصور الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالقضية الفلسطينية ، ولكن بالرغم من ذلك تفضل اسرائيل الاستمرار في سياسة الغزو والضم والتهويد ضاربة عرض الحائط دعاوي السلم والعدل . ولقد سمعنا رئيس وزرائها يصرح أثناء زيارته الاخيرة للولايات المتحدة أن الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة لا يشكل أساسا للحل وان على اسرائيل أن تتعامل مع العرب بطرق أخرى كما هو وارد في

صحيفة نيويورك تايمز عدد ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر الحالي . كما أن قطبي الحكومة الاسرائيلية - قطب العمل وقطب الليكود - يرفضان جملة وتفصيلا الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير تحت أي ظرف من الظروف ، وما الفرق بينهما سوى فرق في أسلوب التبشير ، فحزب العمل ينكر الحقوق الفلسطينية بحجة أمن اسرائيل ، بينما ينكرها تجمع الليكود باسم الفوش ايمونية الدينية التي نصبت نفسها وكلاء لله في أرض فلسطين .

اننا ، بحكم معرفتنا عن كذب للممارسات الاسرائيلية ولعقلية زعماء اسرائيل ، لا نستغرب هذا الموقف ، تماما كما لا نستغرب رغبة اسرائيل في توسيع رقعة غزوها وتوسعها . ومن يدرس خلفية زعماء اسرائيل لا يفوته أن كثيرين منهم مولعون بعلم الآثار ، بل انهم يمارسون هذا العلم كحرفة سياسية ، الأمر الذي جعل منهم خبراء ضالعين في تحويل الماضي الى ماضٍ دارس ، وفي ازالة الطابع الاسلامي والعربي عن معظم المناطق الفلسطينية التي احتلتها اسرائيل عام ١٩٤٨ ، وهم سائرون على نفس الطريق في الأراضي التي غزاها جيش الحرب الاسرائيلي في عام ١٩٦٧ مطبقين سياسة الضم والامتصاص والمصادرة والتهويد . ولقد تمت لغاية هذا التاريخ مصادرة أكثر من ٣٠ في المائة من أراضي قطاع غزة و ٥٥ في المائة من أراضي الضفة الغربية و ٩٥ في المائة من أراضي هضبة الجولان السورية ، هذا عدا عن ضم القدس الشرقية وخلق ضفة شمالية في جنوب لبنان . وبالإضافة الى أعمال ساسة الحركة الصهيونية ، عبر عن هذه العقلية في قالب أدبي زواي شيلوا ، أحد قادة حزب العمل ، في كتاب اكتسح الاسواق الاسرائيلية قال فيه ، وأقتبس :

"لقد آمنت الصهيونية دائما بفكرة الأمة العظيمة ، وبفكرة البلد اليهودي العظيم ... واليوم تعتبر الأمة اليهودية أمة صغيرة ذلك أن جزءا منها يتواجد في أرض الوطن . ولكن من قال إنه كتب على اليهود أن يظلوا دائما أمة صغيرة وفقيرة ؟" (Middle East Perspective, August, 1973, P. 6)

هذا هو منطق المهيونية ، بل هو الركيزة العقائدية لممارسات هذه الحركة المتمثلة في مؤسسات اسرائيل ، ان هذا المنطق يفتح عن نفسه يوميا في سياسات الحكومة الاسرائيلية وفي قرارات الكونغرس الصهيوني وفي أعمال الصندوق القومي اليهودي . انه يتجلى في ترغيب العنصر اليهودي بالهجرة الى أرض فلسطين ، وفي تشتيت وارهاب أكثر من ٤ ملايين فلسطيني ، وفي تحويل القرى والمدن العربية الى أطلال ، وفي مصادرة الأراضي العربية قسرا وتحويلها الى الملكية اليهودية لأغراض الاستيطان ، وفي زرع المستوطنات وتحويلها الى مدن صناعية أو ضواحي سكنية للميتروبوليس الاسرائيلي .

ان الحركة الصهيونية تؤمن بهذا المنطق وتتبع هذا النهج لأنها حركة دخيلة ، حركة غريبة عن أرض فلسطين والشرق الأوسط ، حركة نشأت في أوروبا واعتمدت منذ نشأتها على الدول الاستعمارية تستمد منها سبل البقاء والتوسع . فهي حركة انبثقت عن الاستعمار ونمت في كنفه ورسمت صورتها للعالم بوحى وتوجيه منه ، هذا هو فحوى وعد بلغور الصادر قبل ٧٠ عاما .

انه باختصار تطابق المصالح ، بل علاقة صلة الرحم ، بين الاستعمار القديم والحركة الصهيونية .

على هذا الأساس ، وانطلاقا من طبيعتها الطفيلية التي تقوم على حساب الغير ، تعمدت اسرائيل التصدي للارادة الدولية وانكار الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني . فمن أجل توسيع رقعة ما يسمى بالدولة اليهودية الصرف ، تطرد اسرائيل شعب فلسطين وتقوم بكل ما من شأنه منعه من ممارسة حق تقرير المصير في أرض وطنه . وفي محاولة منها لشطب الرقم الفلسطيني من المعادلة السياسية لا للشرق الأوسط ، غزت اسرائيل لبنان وأغارت على مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية في تونس وثبتت سياسة القرصنة اليومية في المياه الدولية وفي المياه الإقليمية اللبنانية . وهي ما كانت لتتحدى في هذه السياسة ، وما كانت لتستخف بالاجماع الدولي وبالشرعية الدولية ، لولا الدعم المالي والعسكري والأدبي الذي تتلقاه بسخاء ودون قيد أو شرط من دولة عظمى تتحمل مسؤوليات دولية جسام بحكم مكانتها وامكانياتها ، دولة رفعت اسرائيل من

مرتبة "الرصيد الاستراتيجي" الى مرتبة "الحليف الاستراتيجي" ، ألا وهي الولايات المتحدة .

ان حقائق الامور تبين ، والاجماع الدولي يؤكد ، ان القضية الفلسطينية هي جوهر النزاع العربي/الاسرائيلي وانه بدون حلها على اساس الشرعية الدولية لن يكون هناك سلم واستقرار في الشرق الاوسط . كذلك فإن حقائق التاريخ تدل على ان الشعوب لا تتنازل عن اوطانها ولا عن حقوقها السياسية والانسانية . لقد أثبتت العقود الماضية ان مبدأ السيادة الوطنية مبدأ مقدس انتشر في أوروبا في القرن الماضي وفي آسيا وافريقيا وغيرها من المناطق التي ابتليت بالاستعمار وخاصة بعد الحرب العالمية الاولى .

وشعب فلسطين سار ولا يزال يسير على درب النضال والكفاح من أجل ممارسة حقه في السيادة الوطنية وتقرير المصير في أرضه منذ بواكير الغزو الصهيوني لفلسطين ومنذ صدور وعد بلفور في عام ١٩١٧ . ان الاسرة الدولية تقر بذلك ، وكذلك تقر به قرارات هذه المنظمة ، ونحن نعلم من واقع التجارب الملمومة ان فرض سيادة الامر الواقع عن طريق القوة والقهر لا يكتب له الدوام ، وان تجاهل ملب المشكلة ، وفي هذه الحالة مشكلة الشرق الاوسط ، يبقى المشكلة قائمة وبالتالي يهدد السلم والامن الدوليين .

ان شعب فلسطين بقيادة ممثله الشرعي الوحيد منظمة التحرير الفلسطينية مصر على نيل حقوقه الوطنية الثابتة على اساس الشرعية الدولية ، وعلى رأسها حقه في العودة واقامة دولته المستقلة . ولن يكون هناك سلام في منطقتنا إلا اذا تعاملنا مع هذه الحقائق الموضوعية والثابتة لقضية الفلسطينية لاننا بذلك فقط نكون قد كرمنا سياسة ومبادئ الميثاق ومعها قناعات الاسرة الدولية .

برنامج العمل

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : قبل ان أعطي الكلمة للمتكلم

التالي ، أود ان أدلي بمعلومة تتعلق ببعض التغييرات في برنامج العمل غير النهائي . ففدا صباحا ، الاربعاء ، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ، ستنتهي الجمعية العامة من مناقشة البند ٢٨ المدرج في جدول الاعمال ، والمعنون "قضية فلسطين" . وستبت في مشاريع القرارات المتعلقة بهذا البند في وقت لاحق يعلن في "يومية الامم المتحدة" . ولن تعقد الجمعية جلسة عامة بعد ظهر الغد .

ومصباح الجمعة ، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ، ستتناول الجمعية العامة البند ٧ المدرج في جدول الاعمال ، والمعنون "الإخطار الوارد من الامين العام بموجب الفقرة ٢ من المادة ١٢ من ميثاق الامم المتحدة" ، والبند ٤٠ المدرج في جدول الاعمال ، والمعنون "مؤتمر الامم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية" .

لن نعقد جلسة بعد ظهر يوم الجمعة . وفي يوم الاثنين ، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ، ستعقد الجمعية العامة في تقارير اللجنتين الاولى والثالثة .

البند ٣٨ من جدول الاعمال (تابع)قضية فلسطين

(١) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

(A/42/35)

(ب) تقرير الامين العام (A/42/277)

(ج) مشاريع القرارات (A/42/L.33 الى A/42/L.35)

السيد كاباندا (رواندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : في عام

١٩٤٧ ، أوجدت الأمم المتحدة على أرض فلسطين وضعاً تتحمل المسؤولية عنه . فخطـة التقسيم حملت بذور المعوقات التي تعاني منها منطقة الشرق الأوسط منذ ذلك الوقت . إن تنفيذ تلك الخطـة لم يرق الى مستوى جميع التوقعات .

وفي الواقع ، كان ينبغي لاقليم فلسطين أن يقسم بين شعبين : الشعب اليهودي والشعب العربي الفلسطيني . ولم يحمل على ما يريد إلا الشعب اليهودي ، وكان ذلك على حساب الشعب العربي الفلسطيني . وقد أدى هذا الوضع ، الى حد ما على الأقل ، الى نشوب نزاعات مسلحة لايزال العالم يأسف لها منذ انتهاء الانتداب البريطاني في عام ١٩٤٨ . ولن أشير إلا الى الحروب التي نشبت في عام ١٩٥٦ وعام ١٩٦٧ وعام ١٩٧٣ ، ولكن بالطبع دون إغفال حالة الحرب المستمرة في لبنان منذ سبعة أعوام الى الآن .

ولئن لم يكن العديد من الدول الاعضاء الحالية في الأمم المتحدة في عام ١٩٤٧ قائمة بوصفها دولا حرة ذات سيادة ، فإن ذلك لا يعفيها من مسؤولية الأمم المتحدة الجماعية إزاء ذلك الوضع ، ذلك أنها بالانضمام الى الميثاق ، لم تلتزم رسميا بقضية السلم فحسب ، بل إنها قبلت أيضا ، شأنها في ذلك شأن الاعضاء الآخرين ، بما للأمم المتحدة وبما عليها .

واذ قلت ذلك فإنه يتعين القول إن مسؤولية خاصة تقع على عاتق الذين بالغوا في إمكانية تقسيم فلسطين تقسيما منمفا ونجحوا في إقناع الجمعية باعتماد خطـة التقسيم . واليوم ، لدينا انطباع بأن البعض منهم يكتفون بالإبقاء على الحالة الراهنة التي يتفق الجميع على أنها لا يمكن أن توصف بأنها عادلة أو سلمية .

إلا أن هناك مسؤولية خاصة أخرى - إنها تقع على عاتق إسرائيل ، التي يتعين عليها أن تقدر حجم وعمق معاناة شعب آخر حرم من معظم حقوقه الوطنية المشروعة . وأول هذه الحقوق الحق في أن يكون له وطن ، أرض خاصة به يمكن لجميع مواطنيه أن يتطوروا ويبدعوا ويزدهروا فيها بحرية بين ذويهم وجيرانهم . ولابد أن تفهم إسرائيل معاناة شعب أجبر أن يتيه بدوره في الأرض ، ويلاحق حتى داخل مخيمات اللاجئين التي يعيش فيها . إن ذكريات صبرا وشاتيلا المرعبة والغارات الجوية على تونس لاتزال حية في أذهاننا .

إن الحق في الوجود والعيش ضمن حدود آمنة ومُعترف بها دوليا على أرض فلسطين ملك للشعب الفلسطيني العربي بقدر ما هو ملك للشعب اليهودي . ليس من الحق أن يستولي شعب على أرض لنفسه ، كما أنه ليس من المقبول احتياز أراض بالقوة . ويتحتم علينا ألا نقبل سياسة الأمر الواقع ، خصوصا عندما تقوم على الظلم .

ومن المحزن بشكل خاص أن تصبح القضية الفلسطينية في بعض الأحيان مجالا للجدل وحتى للمواجهة من جانب أولئك الذين كان ينبغي أن يكونوا أول من يتفهمونها ويدافعون عنها لأنها قضيتهم والذين ينبغي أن يحاولوا حل هذه المشكلة لأنها مشكلتهم . ويبدو أن الأصوات التي تنطلق من فوق هذه المنصة قد أجمعت رأيها ، بيد أن الشقاق يدب حالما يفادر المرء المبنى . هذا أمر يدعو إلى الأسف كما أنه بالتأكيد لا يخدم القضية التي نحاول الدفاع عنها بقناعة كبيرة هنا ، إلا أننا مقتنعون بأن القضية العادلة لشعب يجب أن تكون قضية عادلة لكل الشعوب الحرة .

ويبدو أن مؤتمر السلم في الشرق الأوسط ، كما اعترف بذلك على نحو ملائم ومحيي الأمين العام في تقريره السنوي ، قد حظي بأغلبية كبيرة إلا أنه لم يحقق الإجماع حتى الآن . ونحن نأمل أن تزال تلك العقبة عن طريق النوايا السياسية الحسنة لكل عضو من أعضاء الأمم المتحدة خاصة من يواصلون معارضة عقد المؤتمر .

وقد استمعنا أثناء المناقشة العامة إلى مقترحات جديدة بشأن ذلك المؤتمر . وأود أن أتناول بإسهاب واحدا منها بانتظار المزيد من الأفكار البناءة بغية إحراز تقدم إلى الامام .

واعتقد أننا ينبغي أن نقوم بهذه الممارسة بغية تجنب الوقوع في شرك الروتين والتكرار بشأن هذه المشكلة المعقدة المتعلقة بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . وفي حقيقة الأمر أنه من المهم أن نعتد مبدأ أو اقتراحا بيد أنه من المهم بالمثل تماما دراسة كل الطرق والوسائل التي تُتبع لتنفيذها .

لقد أعلن نائب رئيس وزراء إسرائيل ووزير خارجيتها السيد بيريز هنا في ٢ تشرين الأول/أكتوبر الماضي أن هدف مؤتمر السلم في الشرق الأوسط هو السلام . ونحن متأكدون من أن الجميع يجب أن يتفقوا مع هذا القول طالما أنه سلم للجميع بما في ذلك الفلسطينيين . واسترسل الوزير قائلا إن المفاوضات المباشرة هي السبيل إلى تحقيقه . وأنا أتساءل لم لا ؟ إذا جرت تلك المفاوضات في إطار هذا المؤتمر واعتُرف بالفلسطينيين كطرف نشط فيها . وصرح الوزير بأن المؤتمر ينبغي أن يكون المدخل الذي

يفضي إلى مفاوضات مباشرة . ومرة أخرى أتساءل لما لا إذا قرر المؤتمر أن هذا هو السبيل الأكثر عملية والأكثر تأكيداً وإذا قبلت الأطراف المعنية ذلك .

وامتصر السيد بيريز يقول :

"يتعين على الذين يحضرون المؤتمر أن يقبلوا قراري مجلس الأمن

٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٢٨ (١٩٧٣) " . (A/42/PV.17 ص ٢٦)

وذلك أمر مسلم به لأن القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) يفرض على إسرائيل التعهد بالانسحاب من كل الأراضي العربية المحتلة والتزام كل البلدان بأن تعترف بحق كل دولة في المنطقة في العيش داخل حدود معترف بها دولياً .

وإذ ذكرت ذلك فإن ، القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) يلزم الممت إزاء الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ويبدو أنه يسمى فقط إلى إيجاد تسوية للحالة التي كانت قائمة بعد حرب الأيام الستة . ويبدو في رأي وفدي أن تنقيح ذلك القرار لا ينبغي أن يكون شرطاً مسبقاً لتسوية المشكلة الفلسطينية . وقد لاحظت أن الوزير الإسرائيلي ذكر في نفس البيان :

"أن المفاوضات [في إطار المؤتمر] تستهدف حل المشكلة الفلسطينية من

جميع جوانبها" . (A/42/PV.17 ص ٢٦)

وأنا أضيف ، خاصة أنه بدون إيجاد حل لهذه المشكلة فلن يمكن إلى الأبد حل أية مشكلة أخرى في المنطقة خلاصاً . بيد أنه يجب تمكين الشعب الفلسطيني من التعبير عن رأيه بنفسه وأود أن أذكر بأن حكومتي تعتبر منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الحقيقي الوحيد للشعب الفلسطيني .

ومما يعمد تمديقه أن يحاول أحد الخلط بين المشكلة الفلسطينية ومشكلة اللاجئين الفلسطينيين . فذلك متعذر تماماً كما يتعذر الربط بين العلة والمعلول . ونفس الشيء ينسحب على هاتين المشكلتين . لا يمكن خلطهما رغم ارتباطهما الوثيق . وريشما يستعيد هذا الشعب حقوقه الوطنية المشروعة فوق ذلك الجزء من الأراضي الفلسطينية الذي يعود إليه بموجب خطة التقسيم لن يكون هناك سلم في المنطقة ، وهي منطقة بالغة الحيوية بالنسبة لسلم وأمن العالم بأسره .

السيد العطاس (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد ظلت

قضية فلسطين على جدول أعمال هذه الجمعية منذ نشأة الأمم المتحدة . إن استمرارها كجرح لا يلتئم في جسد السيادة الدولية يذكرنا بطريقة مزعجة بأن المبادئ الأساسية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة لا تزال مثلاً لم تتحقق في الحياة الدولية . وليست أعمال العدوان التوسعية الوقحة ، والاحتلال ، والقمع الوحشي والانتهاكات المارخة للحقوق الأساسية للإنسان سوى أوضح مظاهر الاستهانة الوضعية من جانب إسرائيل بإرادة المجتمع الدولي وهي التي تحرم الشعب الفلسطيني منذ مدة طويلة من حقه الفطري في وجود وطني يتمتع في إطاره بالحرية والكرامة الانسانية* .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد نيامدو (منغوليا) .

وإنه لمن دواعي السخريّة المريرة ، أن تقترب هذا الانتهاك الصارخ لجميع القواعد القانونية والأخلاقية ، ولجميع مبادئ الميثاق وتعاليمه المشكلة لاسي السلوك السلمي المتحضر ، دولة تدين لهذه المنظمة بالفضل في إنشائها .

ذلك لأنه حسب ما نعرف جميعا ، ستكون قد مضت في هذا الشهر أربعون سنة على اتخاذ الجمعية العامة للقرار ١٨١ (د - ٢) المتعلق بتقسيم فلسطين وإنشاء دولتين : دولة يهودية ودولة فلسطينية ومنذ ذلك الحين وجدت إسرائيل ، إلا أن الدولة الفلسطينية لم تقم . ومنذ ذلك الحين ومنطقة الشرق الأوسط بأسرها تمطلي بنار لا يخبو أوارها ، وقودها العنف والصراع والدمار والموت ، وفي قلب المأساة نجد الكفاح الفلسطيني دائما . وفي غمار ذلك ، تحول الملايين من الفلسطينيين إلى لاجئين في بلدان أجنبية ، وتدنت منزلتهم فصاروا غرباء في بلدهم .

قصارى القول إن ما بدأ في سنة ١٩٤٧ مازال مستمرا ولم يكتمل فصولا . ولذلك ينبغي لنا أن نعي دوما ما تتحمله الأمم المتحدة من مسؤولية تاريخية تفرض عليها إيجاد حل شامل وعادل لهذه المشكلة العويمة . فالمعلق في كفة الميزان هنا مصير أمة بأسرها ، واستقرار منطقة بأكملها ، ومصادقية الأمم المتحدة .

ولا يمكن للمرء أن ينكر أن الأمم المتحدة ، سعيا منها لتهيئة الظروف والتوجهات اللازمة لقرار تسوية شاملة ، بذلت على مر السنين طاقة وجهدا يفوقان ما بذلته في مواجهة أي نزاع آخر عرض عليها . فقد اعتمدت الجمعية العامة ومجلس الأمن عشرات القرارات ، وعقدت المنظمة تحت رعايتها مؤتمرات دولية ، وبذلت جهودا للوساطة وتقديم مبادرات السلام .

ولا ريب في أن السبب الوحيد لاختفاق ذلك كله في تحقيق ما هو منشود من السلم والأمن والاستقرار في المنطقة راجع إلى رفض إسرائيل العنيد التخلي عن احتلالها غير المشروع للأراضي العربية والفلسطينية ، بما فيها القدس ، وانكارها الشديد لما للشعب الفلسطيني من حق ، غير قابل للتصرف ، في تقرير المصير وفي إقامة دولته المستقلة في فلسطين . فإسرائيل قد استخدمت كل الوسائل المتاحة لها لإخراج

الفلسطينيين وطردهم من وطنهم . ومنذ صدر وعد بلغور المشؤوم في عام ١٩١٧ ، تعرض الفلسطينيون لاضطهاد مستمر وعنف عشوائي وظلم مارخ . وطوال السنوات العشرين الماضية ، تعين عليهم أيضا أن يتحملوا مذلة الحكم الأجنبي والسيطرة الاستعمارية وعلاوة على ذلك ، حسب ما جاء في تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، لم ترجع إسرائيل عن غيها حتى يومنا هذا ، حيث لاتزال الحالة تتفاقم في الأراضي المحتلة . ويبين التقرير أن إسرائيل لجأت ، في تنفيذها لسياسة القبضة الحديدية في تلك الأراضي ، الى أشد ضروب الانتهاك للقانون الدولي ، لاسيما لاتفاقية جنيف لسنة ١٩٤٩ ، بما في ذلك قتل وجرح الفلسطينيين العزل ، ومنهم نساء وأطفال ، والاحتجاز التعسفي للمتظاهرين المسالمين ، وتعذيب وضرب الفلسطينيين السجناء والمحتجزين ، وممارسة عمليات الطرد والترحيل فضلا عن اجراءات العقاب الجماعي ضد السكان المدنيين .

وقد اقترن ذلك كله بتدابير إدارية واقتصادية وغيرها تستهدف إحكام سيطرة إسرائيل على الأراضي المحتلة . فقد جرت مصادرة المزيد من بيوت الفلسطينيين ومحللاتهم التجارية وأراضيهم الزراعية ليحل محلها المزيد من المستوطنات الاسرائيلية غير المشروعة . وفي مخيمات اللاجئين الفلسطينيين الموجودة في لبنان ، في بيروت وقرب صور ، تعرض الفلسطينيون لاعتداءات اسرائيلية قاسية ، منها ما لا يقل عن ٢٢ غارة جوية في هذه السنة وحدها ، وترتب على ذلك سقوط آلاف القتلى والجرحى والمشوهين وتشرد الآلاف . هذا السجل البشع يؤكد أمرا واحدا ، هو إصرار إسرائيل على التمسك ، أكثر من ذي قبل ، بالأراضي المحتلة ، والإنكار الدائم لما للشعب الفلسطيني من حقوق الانسان الاساسية وحقوقه الوطنية .

ولكن ، رغم ما يعيشه الشعب الفلسطيني الباسل من مشقة وعناء جسيمين طالا كثيرا ، لم يتردد هذا الشعب ، بزعامة منظمة التحرير الفلسطينية ، التي هي ممثله الشرعي الوحيد ، مطلقا في سعيه نحو الاستقلال والعدل والكرامة الانسانية . وبالايمان والاصرار ، صمد للهجمة القاسية ، وواصل مقاومته الباسلة . والواقع أنه بفضل كفاح

الشعب الفلسطيني ، بات واضحا الآن دون شك ، أنه لا يمكن تسوية النزاع العربي الإسرائيلي في الشرق الأوسط دون اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية . وقد تأكدت قوة هذه المنظمة ووحدة الهدف لديها في الآونة جد القريبة ، مع نجاح اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد في عاصمة الجزائر خلال شهر نيسان/أبريل الماضي . ولقد صمدت منظمة التحرير الفلسطينية على محك القتال الخشن ، فضلا عن صمودها إزاء المناورات واللاعيب السياسية التي لا تتوقف . ولذلك فإن لها دورا مشروعا لا غنى عنه تؤديه ، كطرف مكافئ ، في جميع الجهود وجميع المفاوضات الرامية الى إيجاد حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية .

وفي هذا المنعطف الحرج على الطريق المحدد لمصير الشعب الفلسطيني . يتعين علينا جميعا أن نبذل جهودا أشد لكي نزيل العقبات التي تحول دون نصره قضيته العادلة المتمثلة في تحقيق الاستقلال والسيادة في دولة يقيمها هذا الشعب على أرض فلسطين ، لأنه لا يمكن لأي بلد أن يطالب شرعا بالأمن لنفسه بينما يوغل في ممارسات تهدد سلم الآخرين وأمنهم في المصم . إن ما تطلبه إسرائيل من جيرانها من أمن واعتراف ، سيظل على الدوام مجرد ستار من الدخان يغطي مخططاتها المتعلقة بإقامة "إسرائيل الكبرى" فوق أراضي البلدان المجاورة طالما ظلت إسرائيل تمنع تحقيق الأمن المشروعة للشعب الفلسطيني ، وهي أمانه في التحرر . ولن يمكن إقرار السلم في الشرق الأوسط طالما ظلت القدس مضمومة والضفة الغربية ومرتفعات الجولان تحت الاحتلال ، وطالما ظلت أجزاء من جنوب لبنان تحت السيطرة الإسرائيلية غير المشروعة . ولن يكون هناك أيضا أي أمل في إحلال السلم طالما مضت إسرائيل في محاولاتها الدؤوبة للقضاء على منظمة التحرير الفلسطينية سياسيا وماديا ، سعيا الى أمل لن يتحقق ، وهو الأمل في إطفاء شعلة الوطنية الفلسطينية ومحو الهوية الوطنية الفلسطينية .

إن حكومتي لاتزال مقتنعة بأن عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط ، على النحو المطلوب في قرار الجمعية العامة ٥٨/٣٥ جيم ، هو وحده الطريق المفضي الى إقرار إطار تفاوضي عملي يمكن في نطاقه توفير معالجة شاملة لجميع أبعاد النزاع

العربي الاسرائيلي وجانبه الجوهري المتعلق بتقرير المصير للفلسطينيين . وسيوفر ذلك أيضا محفلا مقبولا على الصعيد الدولي يمكن أن تشترك فيه جميع الاطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، على قدم المساواة .

وفي ضوء الخطر الجاثم دوما ، المتمثل في تصاعد العنف واتساع دائرة النزاع ، يلزم ألا نتأخر أكثر مما تأخرنا في التحضير للمؤتمر . ونحن نتفق كل الاتفاق مع الامين العام في قوله أن المسائل الاجرائية لا يجب أن تكون عقبات كفاءة وأنه من الضروري أن يظل شاغلنا الاول هو ما ينبغي أن يحققه المؤتمر ، من حيث الهدف المتعلق ببلوغ تسوية شاملة في إطار الامم المتحدة . ولذلك ، يؤيد وفدي الدعوة الى إقامة لجنة تحضيرية ، تحت رعاية مجلس الامن . ونحن ندعو بالحاح ، أعضاء ذلك المجلس ، لاسيما أعضاءه الدائمين الى تحمل مسؤولياتهم الخاصة واغتنام الفرصة التي يتيحها مؤتمر السلام . وبضمان عقد المؤتمر مبكرا ، وتيسير بلوغ حل شامل دائم ، يمكن في نهاية الامر أن يأتي السلم والعدل الى بلد وشعب لم يعرفا ، طوال نصف قرن تقريبا ، غير المرارة والعناء اللذين يولدتهما صراع وحرب لانهاية لهما .

السيد تاناسي (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سبق أن أتيت

للوغد الروماني الفرمة لكي يعرب من فوق هذه المنمة عن تحليله لحالة العالم الراهنة ، فسلط الاضواء على استمرار وجود مشكلات خطيرة ومعقدة بوجه خاص في الحياة الدولية ترجع الى عوامل عديدة ، منها نزاعات ، وحالات من التازم والتوتر قائمة في أنحاء مختلفة في العالم .

وفي هذا السياق ، فإن استمرار حالة المواجهة العسكرية في الشرق الاوسط ، وعدم إحراز نتائج محددة فيما يتعلق بالتسوية السياسية الشاملة للمشكلة التي تواجهها شعوب هذه المنطقة ، تديم تهديد السلم والامن الاقليميين والدوليين وتسبب مزيدا من المعاناة لشعوب هذا الجزء من العالم .

إن الاحتلال العسكري الاسرائيلي لارض فلسطينية وعربية ، وعدم وجود حل لمشكلة سكان تلك الاراضي يؤديان الى تفاقم النزاع في الشرق الاوسط ، مع نتائج لا يمكن التنبؤ بها على السلم والامن الدوليين . وتقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/42/35) المقدم الى هذه الدورة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، على حق إذ يؤكد القلق إزاء استمرار الاحتلال العسكري الاسرائيلي ، والضم التدريجي لارض فلسطينية وعربية وما يترتب عليه من تصعيد للنزاع والتوتر والعنف في المنطقة . ويلاحظ التقرير مع القلق أن الحالة في الاراضي الفلسطينية المحتلة في تدهور مستمر وأن لهذا التدهور نتائج ضارة لا على ممارسة الفلسطينيين لحقوقهم غير القابلة للتصرف فقط ، بل وأيضا على السلم في المنطقة ، وعلى الجهود الدولية الرامية للتوصل الى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لمشكلة فلسطين .

إن تطور واستمرار النزاعات الكثيرة في مختلف مناطق العالم يوضحان بجلاء أنه لا يمكن حل المنازعات باستخدام القوة ، ولكن عن طريق المفاوضات فقط . وقد أوضحت التطورات في الشرق الاوسط مرة أخرى إنه لا يمكن حل المشكلات المعقدة في هذه المنطقة إلا بالحل السياسي الشامل الذي يأخذ في الاعتبار مصالح كل الاطراف ، وفي مقدمتها المصالح الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني .

إن إيجاد تسوية شاملة ضرورة ملحة من أجل إقرار سلم دائم في المنطقة ،
تحتاجه بشدة كل الشعوب المعنية والتي عانت بمرارة ، وهو ضروري لوضع حد لمأساة
الشعب الفلسطيني ، وأعمال العنف التي تسببت في معاناة هائلة ، وخسائر في الأرواح .
ومن الواضح أنه لا يمكن التشكيك في رغبة الشعب الفلسطيني وعزمه على تشكيل مصيره ،
وأن نضاله المشروع يحظى بتأييد المجتمع الدولي بأسره .

إن رومانيا وشعبها قد أيدا دائما وبقوة قضية الشعب الفلسطيني العادلة ،
وحقه في تقرير المصير . وقد تم تأكيد هذا الموقف بقوة في الأمم المتحدة ، وعلى
الصعيد الدولي ، وفي المؤتمرات والهيئات الأخرى .

لقد دعا رئيس بلادي دائما الى التسوية السياسية لازمة الشرق الأوسط ، وحل
المشكلة الفلسطينية كما عمل على تعزيز هذه التسوية . وفي مناسبات كثيرة جددت
رومانيا تأكيد موقفها الثابت بشأن ضرورة إقامة سلم عادل ودائم في المنطقة ،
وأعربت عن عزم الشعب الروماني على تأييد نضال الشعب الفلسطيني من أجل تحقيق
تطلعاته المشروعة في أن يعيش ، وينمي نفسه في دولته الوطنية الحرة المستقلة ، وفي
أمن وسلام كاملين .

وانطلاقا من مبدأ عدم جواز احتلال الأراضي الأجنبية بالقوة لا يمكن تحقيق سلام
عادل ودائم إلا على أساس انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة ، والاعتراف بحق
الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير وإنشاء دولته الفلسطينية
المستقلة ، وضمان استقلال وسيادة كل الدول الواقعة في المنطقة .

ونحن نؤمن دائما بأن للشعب الفلسطيني كغيره من الشعوب الحق في أن ينظم
حياته وأن يعيش في استقلال وفقا لتطلعاته الخاصة ، وبدون أي تدخل خارجي ، وأنه
بدون حل للمشكلة الفلسطينية لن يستتب السلام في الشرق الأوسط . ولذلك فإن التسوية
السلمية العادلة والدائمة تتطلب مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الوحيد
الشرعي للشعب الفلسطيني ، على قدم المساواة في كل المفاوضات التي تجرى لحل
المشكلة الفلسطينية ، والتي تهدف الى إقرار السلم في هذا الجزء من العالم .

في القرار ٤٣/٤١ (دال) والذي أيدته رومانيا ، لاحظت الجمعية العامة ، بحق ، أن قضية فلسطين هي جوهر الصراع في الشرق الأوسط ، وأعدت مرة أخرى تأكيد تأييدها لعقد مؤتمر السلام الدولي المعني بتلك المنطقة ، وأكدت الحاجة العاجلة لبذل المزيد من الجهود لكي يتسنى عقد المؤتمر دون مزيد من التأخير ، كما أيدت الجمعية العامة الدعوة إلى إنشاء لجنة تحضيرية لاتخاذ الاجراءات لعقد المؤتمر .

وأعرب القرار عما بذل من جهود على الصعيد الدولي في السنوات الاخيرة من أجل النهوض بالعملية التفاوضية التي تهدف إلى تحقيق حل سلمي لكل جوانب النزاع العربي الاسرائيلي . وقبل كل شيء ، ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير .

وفي إطار الجهود المبذولة على الصعيد الدولي والرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية تفاوضية عادلة ودائمة للحالة في الشرق الأوسط ، كانت رومانيا قد اقترحت من زمن طويل تنظيم مؤتمر دولي للسلم في الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة ، وبمشاركة كل الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل والاعضاء الدائمون بمجلس الأمن . ونظرا للتأييد الواسع النطاق للتعجيل بعقد المؤتمر فإننا نعتقد أنه يجب ألا نضيع هذه الفرصة التاريخية حتى يمكن لهذه المنطقة في الشرق الأوسط التي عانت بمرارة أن تستعيد أخيرا السلم والهدوء .

كما نعتقد رومانيا أنه سيكون من المفيد فعلا إنشاء لجنة تحضيرية لاتخاذ الخطوات اللازمة لعقد المؤتمر ، على أن تؤلف اللجنة من ممثلي الدول العربية المعنية ، ومنظمة التحرير الفلسطينية ، واسرائيل ، والاعضاء الدائمين في مجلس الأمن .

ويرى وفد بلدي أن تعزيز الاتصالات وتبادل الآراء وقبول الدخول في الحوار هي أمور تمثل البديل الوحيد الصالح لاستمرار حالة الصراع في المنطقة وتفاقمهما ، وهو السبيل الوحيد لوضع نهاية للحرب في الشرق الاوسط . ففي ظل الظروف التي يتربط فيها عالمنا المعاصر ، والذي يكون فيه السلم والامن الدوليين الشاغل الرئيسي والمباشر لكل البلدان ، يتعين أن تسوى المشاكل القائمة بين الدول بالوسائل السياسية والمفاوضات والحوار المباشر فقط ، مع استبعاد استعمال القوة بوجه عام .

ونحن نشاطر الاقتناع الراسخ بأن التوصل الى حل عادل ودائم في الشرق الاوسط يقتضي أن يمارس الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير واقامة دولته الفلسطينية المستقلة ، وكذلك ضمان استقلال وسيادة كل دول المنطقة .

وختاما ، يود وفد رومانيا أن يؤكد من جديد قرار رومانيا بأن تواصل مساهمتها في الجهود الرامية الى الترويج للقضية العادلة للشعب الفلسطيني ، والتوصل الى حل سلمي للأزمة القائمة في الشرق الاوسط وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير مصيره وانشاء دولته الفلسطينية ، وكذلك حقه في أن يقرر بنفسه السبيل الذي يختاره لتحقيق التنمية في المستقبل .

السيد فرح دريير (جيبوتي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد شغلت

قضية فلسطين جميع القوى المحبة للسلم في المجتمع الدولي منذ أن تم تقسيم أرض فلسطين بمقتضى قرار الامم المتحدة ١٨١ (د - ٢) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ الى دولتين ، دولة يهودية بقيت كجسم سرطاني متورم في المنطقة ، ودولة فلسطينية لم تظهر قط الى الوجود منذ ذلك التاريخ .

ولقد بقيت قضية فلسطين على جدول أعمال الجمعية العامة لفترة بلغت ٤٠ عاما حتى الان في انتظار حل دائم . وطوال هذه السنوات بحثت القضية الفلسطينية بكل ابعادها السياسية والاقتصادية والثقافية والانسانية . ومما يدعو للأسف مع ذلك أنه بالرغم من المساعي الدولية التي لا حدود لها ، فإن احتمالات التوصل الى حلول سلمية لهذه المشكلة قد أحبطت ، بل وأصبحت بعيدة المنال .

والسبب في ذلك هو أن السلطات الاسرائيلية قد رفضت أن تحيد عن سياساتها وممارساتها التي تنكر فيها على الشعب الفلسطيني أن يمارس حقوقه غير القابلة للتصرف وفقا لقرارات الأمم المتحدة ومقرراتها ذات الصلة .

وعبر هذه السنين ، لم يعرف الشعب الاسرائيلي أي حدود له . وكذاها دائما ، قامت القوات الاسرائيلية ، في تحد صافر وانتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة ومدونة قواعد السلوك الدولي ، باحتلال أراضي عربية على نحو متعاقب في كل الدول العربية المجاورة تقريبا .

وخطت السلطات الاسرائيلية دائما أصاليب قمعية بهدف القضاء على ارادة الشعب الفلسطيني وتضييقه ، وذلك بارهاب المدن والقرى العربية المسالمة ، وارتكاب جرائم القتل العمد لأعضاء المجتمعات الفلسطينية وتدمير ممتلكاتهم . وأصبحت عمليات ترحيل وطرد المواطنين الفلسطينيين الابرياء وحرمانهم من حقوقهم غير القابل للتصرف في العودة الى ديارهم من الأمور المتبعة يوميا . وتكاثرت المستوطنات اليهودية الجديدة على الأراضي العربية المفتصة . واتخذت تدابير غير قانونية لتغيير الوضع القانوني والطبيعة الجغرافية والتكوين الديمغرافي للأراضي المحتلة ، وأصبحت تمثل ظاهرة تستهين بالمعايير الدولية وتنتهك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة . وواصلت اسرائيل استهدافها بالمجتمع الدولي بارتكابها أعمال تدمير مستمرة للأماكن المقدسة في مدينة القدس ، وتعريضها للخطر المباني الاسلامية التاريخية ، وتدميرها الممتلكات والمعالم الحضارية والأثرية في الأراضي المحتلة .

ومن الواضح أنه في ظل هذه الظروف فإن التوتر وما أعقبه من أعمال عنف في الأراضي المحتلة أصبح أمرا حتميا .

إن الحقيقة هي أن كل الاجراءات التي اتخذتها السلطات الاسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة قد أصبحت تثير الاستغراب في طبيعتها ، ومن ثم فقد أبقت على الحالة الهشة والمتفجرة في الشرق الأوسط ، وبالتالي عرضت للخطر السلم والامن في المنطقة برمتها .

الى متى ينبغي تحمل سياسة اسرائيل البغيضة تلك ، والى متى يستمر تأييدها على حساب الدول العربية والاضرار بمصالحها ؟ والى متى ينبغي للمجتمع الدولي المحب للسلم أن يصبر على العدوان المتسم بالتحدي من جانب القوات الاسرائيلية التي تمارس أعمال النهب وتبعث بالحقوق والتطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني ؟

ونحن نأسف أشد الأسف لان الأمم المتحدة عجزت حتى الآن في جهودها لايجاد السلم عن أن تضع نهاية لما تقوم به اسرائيل من عدوان وتعديات وتوسع اقليمي ، وذلك نتيجة لإساءة استخدام حق النقض في مجل الأمن ، مما أسهم بالتأكيد في عدم اقامة العدل وحرمان الشعب الفلسطيني من حقه في أن يكون له وطن ودولة مستقلة في فلسطين .

ومن غير الممكن إنكار الحقيقة التي مؤداها أن تقاعس مجلس الأمن هذا قد زاد من صلف اسرائيل وإندفاعها الى ارتكاب المزيد من الجرائم ، ومهد السبيل الى سلسلة من الاحداث الغظيعة التي أدت الى ضم مرتفعات الجولان السورية ، وشن العدوان الصارخ على منشآت البحوث النووية العراقية ، وغزو جنوب لبنان واحتلاله ، وقصف المخيمات الفلسطينية في تونس .

إن من أولى مسؤوليات المجتمع الدولي في الأمم المتحدة أن يجد حلا سلميا للصراع العربي - الاسرائيلي قبل فوات الاوان . ونعتقد أن حل هذه المشكلة لا يمكن إيجاده إلا من خلال تسوية الصراع العربي - الاسرائيلي ، الذي يتجسد في جوهره النضال من أجل الحرية لشعب برمته ، يسعى ليخلص نفسه من الفظائع التي يعانيها نتيجة للمذهب العنصري المتأصل في الصهيونية ، والذي يضفي شرعية على أعمال العدوان والسيطرة الاستعمارية وارهاب الدولة التي تمارس ضد شعب بأكمله ، جريمته الوحيدة هي نضاله من أجل الحرية والاستقلال الوطني .

ومن الصعوبة بمكان تصور إمكانية التوصل الى السلم في الوقت الذي نجد فيه النظام الاسرائيلي عاقد العزم على تصفية الشعب الفلسطيني وممثله ، منظمة التحرير الفلسطينية ، والذي أصبح فيه السجل الصهيوني للعدوان والضم وتدمير الممتلكات لا حدود له .

وصف تتخبط السلطات الاسرائيلية دائما في سياساتها الانعزالية ، وتحاول أن تخلق حالة من الارتباك والتشويش حول القضية الاساسية ، وتضع العقبات أمام السبيل المؤدية الى إحلال سلم دائم وعادل في الشرق الاوسط ، على الرغم من ظهور توافق دولي في الآراء يؤيد أعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في أن يعود الى وطنه وأن ينشئ دولة مستقلة ذات سيادة في فلسطين . وأعمالها هذه تتعارض مع هذا التوافق .

وحيث أن المسؤولية الاولى للأمم المتحدة هي صيانة السلم والامن الدوليين ، فيتعين عليها أن تتخذ تدابير جماعية فعالة لوضع حد للتعنت الاسرائيلي في الشرق الاوسط والقضاء على أي تهديدات للسلم والامن . يجب وضع حد لدائرة العنف التي تنشر الخراب في منطقة الشرق الاوسط نتيجة للانتهاكات الاسرائيلية للحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني . لقد آن الاوان لكي يمارس المجتمع الدولي ضغوطا هائلة على اسرائيل وعلى أنصارها لكي ينصاعوا لرغبة المجتمع الدولي لإحلال السلم والامن في منطقة الشرق الاوسط .

ولما كانت القضية الفلسطينية هي لب الصراع في الشرق الاوسط ، فإن وفد جيبوتي يرى أن الخطوة الاولى صوب حل دائم وعادل هي الاعتراف بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال الوطني وانشاء دولة مستقلة ذات سيادة في فلسطين .

واليوم تسود رغبة عالمية لمعالجة هذه القضية الحاسمة وإيجاد حل دائم وعادل لها . وقد أعرب عن هذه الرغبة في خطة السلام العربية التي اعتمدها بالاجماع مؤتمر القمة الثاني عشر الذي عقد في فاس في ٩ ايلول/سبتمبر ١٩٨٢ ، وأكدت مرة أخرى في مؤتمر القمة العربي الطارئ الذي عقد في الدار البيضاء في آب/أغسطس ١٩٨٥ .

إن أي مبادرة سلام من أجل حل دائم وعادل في الشرق الاوسط ينبغي أن تأخذ في الاعتبار اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني ، والانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية من جميع الاراضي العربية التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس .

مما يبعث على التشجيع أن نلاحظ أن الأغلبية الساحقة من الأعضاء في هذه المنظمة ترى أن عقد مؤتمر سلم دولي هو أنسب السبل التي تؤدي إلى إحلال سلم دائم وعادل في الشرق الأوسط .

وفي هذا الصدد ، نحث جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن توافق على أن يعقد ، بغير إبطاء ، مؤتمر سلم دولي معني بالشرق الأوسط تحت إشراف الأمم المتحدة تشترك فيه كل الأطراف المعنية على قدم المساواة ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، فضلا عن الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن . ويجب أن تكون خطة السلام كلاً شاملاً لا يتجزأ وتقوم على قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة لكي تكفل الانسحاب الكامل غير المشروط لأمرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس .

قبل أن أختتم بياني ، أود أن أعرب عن تقدير وفد بلادي للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، تحت القيادة القديرة للسفير ساري ممثل السنغال . فقد بذلت جهوداً جبارة لحشد الدعم الدولي إلى جانب نضال الشعب الفلسطيني لممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف من أجل إعمال حقه في تقرير المصير وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على أرض فلسطين .

السيد انسائي (غيانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : عندما أخذ

وفد بلادي الكلمة من على هذا المنبر ، كان ذلك من أجل الحث على التعجيل بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) الخاص باستقلال ناميبيا . وقد أخذنا الكلمة في هذه المناسبة لكي نطالب بحل عاجل وسلمي للقضية الفلسطينية . فهناك في الواقع تشابه كبير بين القضيتين : فهما تتعلقان بالحق في تقرير المصير والاستقلال الوطني لشعبيين حرماً ، بذريعة أو بأخرى ، من حريتهما . وكما هو الحال في قضية ناميبيا ، رُبط مصير الشعب الفلسطيني بالعديد من الحجج الملفقة ، ومنها حجة الأمن الاستراتيجي في الشرق الأوسط . وهذه الأعذار الواهية التي لا ترمي إلا إلى إحباط التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني ، يجب أن ترفض بقوة .

ومنذ عام ١٩٦٩ ، اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ٢٥٢٥ (د - ٢٤) بآء المؤرخ في ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٩ ، بأن مشاكل الفلسطينيين ترجع الى إنكار حقوقهم غير القابلة للتصرف التي يكفلها ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الانسان . ومنذ ذلك الحين ، مابرح هذا المحفل يلتزم بهذا السراي ويسعى من أجل إقرار حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال الوطني . بيد أنه على الرغم من هذه التأكيدات المتكررة ، مازال هذا الحق دون أعمال حتى الآن ، ومازال الفلسطينيون يطالبون بتحقيق العدالة دون أن يجدوا آذانا صاغية . إن علينا أن نستجيب لذلك النداء وندرس أفضل الطرق التي يمكن بها خدمة قضية الفلسطينيين .

إن التقرير الشامل الذي أعدته اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف يجعل من السهل علينا دراسة هذه القضية في ظل الظروف الراهنة . وتعترف اللجنة في تقريرها الوارد في الوثيقة A/42/35 بالتدهور الخطير لحالة الفلسطينيين الذين مازالوا محرومين من الحقوق الأساسية للانسان ويعيشون في حالة من الفقر المدقع . ومع ذلك ، تخلف اللجنة في تقريرها الى :

"ان الامر قد بلغ مرحلة جديدة تستوجب بذل جهد جديد ... لتحقيق حل

شامل وعادل ودائم". (A/42/35 ، الفقرة ٩٢)

لهذه القضية . وفي السعي من أجل هذا الحل ، يجب أن تفضلع الأمم المتحدة بدور رئيسي من أجل إجراء الحوار والتوصل الى اتفاق . وينبغي حث مجلس الأمن بمفة خاصة لاتخاذ اجراء ايجابي لكسر حالة الجمود التي وصلت اليها المناقشات في الماضي .

لقد استرعت مختلف جوانب القضية الفلسطينية بالفعل اهتمام الجمعية في هذه الدورة . واستعرضت اللجنة السياسية الخاصة بالفعل عمليات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الاونروا) ، وتخطر الآن في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة . إن مناقشة هذين التقريرين قدمت دليلا جديدا على وجود سياسات وممارسات متعمدة ترمي الى الإخضاع الكامل للشعب الفلسطيني وسلب ممتلكاته ، والى كبت جميع المشاعر الوطنية داخل هذا الشعب ، بل وسلبه مشاعر هويته

إن غيانا تعلن احتجاجها على كل هذه السياسات والممارسات التي تجري في الأراضي المحتلة ، والتي تؤدي الى المزيد من الحرمان للشعب الفلسطيني المعذب . ويجب وقف برنامج اقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة والوقف الفوري للتدمير المنهجي لمساكن الفلسطينيين فيها وترحيل القادة الفلسطينيين وطردهم وأعمال القمع ضد المؤسسات التعليمية والتدخل في الشؤون الدينية للفلسطينيين .

إن الإعلان العالمي لحقوق الانسان ، وهو صك وافقت جميع البلدان المتحضرة أن تسير على هديه ، قد أعلن بمودة قاطعة أنه ، لكيلا يضطر المرء آخر الامر الى التمرد على الطغيان والظلم ، يصبح من الضروري أن يتولى القانون حماية حقوق الانسان . ومن ثم يلتزم المجتمع الدولي بالدفاع عن الفلسطينيين ضد القسوة اللاإنسانية التي مازالوا يتعرضون لها لمدة تزيد على نصف قرن .

وكما قال أحد رجال الدولة "يجب أن يكون إلزامنا بحقوق الانسان مطلقا . ولاننا من الاحرار ، فلا يمكننا أبدا أن نتجاهل عمير الحرية في كل مكان" ومن ثم يجب أن تظطلع الامم المتحدة بعمل يتسم بالمسؤولية لتوفير الحماية الواجبة للشعب الفلسطيني .

إن لجميع بلدان الشرق الاوسط الحق في الاستقلال والبقاء . ولا يمكن تحقيق ذلك المبدأ إلا باحترام سيادة البلدان العربية وسلامة أراضيها ، واحترام حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف والمعترف بها ، كحقه في تقرير مصيره ، وحقه في العودة وإقامة دولته المستقلة في فلسطين .

إن الامر لا يتعلق فقط بأمن بلد واحد ، ولا يتصل بمسألة ما إذا كانت منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . إن جوهر المسألة يكمن في أن خطة التقسيم لعام ١٩٤٧ دعت ، في جملة أمور ، الى اقامة دولة عربية ودولة يهودية . وقد قامت الدولة اليهودية وترسخت ، فأين الدولة العربية ؟ إن الشعب الذي كانت هذه الدولة ستقام من أجله مازال يعيش في حالة تشرد مأساوي . ومادامت تلك الحالة مستمرة ، فإن السلم لن يتحقق بأي حال من الاحوال .

وعندما نوقشت هذه المسألة في العام الماضي ، أكدت الجمعية العامة من جديد تأييدها للدعوة الى عقد مؤتمر دولي للسلم معني بالشرق الاوسط ، ومتفق مع أحكام القرار ٨٥/٢٨ جيم ، وطلبت الى الامين العام أن يواصل ، بالتشاور مع مجلس الامن ، بذل جهوده بغية عقد المؤتمر . ويخني وفد بلدي على الامين العام لتقريره الوارد في الوثيقة A/42/277 ، ولجهوده المبذولة لانجاز الولاية التي كلف بها . ومن دواعي الارتياح أن نشير الى الملاحظة التي أبدتها الامين العام ، بشأن عدم اعتراض أي عضو من أعضاء مجلس الامن على مبدأ عقد مؤتمر دولي بإشراف الامم المتحدة ، على عكس التجربة التي شهدناها في السنوات الماضية . ويشكل هذا الامر تقدما الى الامام . ومما هو مأمول فيه أن تسفر الجهود الإضافية التي يبذلها الامين العام عن نتائج ملموسة .

وتؤيد غيانا عقد مؤتمر دولي للسلم . وفي هذا الصدد ، نشير الى أن مؤتمر القمة العربي الذي عقد في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ أيد أيضا عقد مثل هذا المؤتمر بحيث تشارك فيه جميع الاطراف المعنية على قدم المساواة بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، بالإضافة الى الاعضاء الدائمين في مجلس الامن . إننا لا نملك إلا أن نتمسك بهذه الفرصة الوحيدة لتحقيق التسوية السلمية للقضية الفلسطينية ، وألا نضيعها ، لاننا لا نعرف متى ستتاج لنا مثل هذه الفرصة مرة أخرى . ومن ثم ، فقد حان الوقت لإظهار مواصفات القيادة الحكيمة ، ويجب علينا أن نستجيب بالمثل .

ويتضمن الفصل الخامس ، من تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/42/35) معلومات عن الاجراءات التي اتخذتها ادارة شؤون الإعلام العام وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٣/٤١ جيم . ويود وفدي أن يعترف بالدور الذي تؤديه تلك الادارة في تعزيز نشر المعلومات الدقيقة والشاملة عن المسائل الفلسطينية في جميع أنحاء العالم . ونأمل في أن يتم توفير الاموال الضرورية لتمكين تلك الادارة من مواصلة عملها من أجل تعزيز تفهم أفضل للمشكلة التي يعاني منها الشعب الفلسطيني .

ولا ينبغي ، كذلك ، التقليل من أهمية الدور الهام الذي تؤديه المنظمات غير الحكومية في نضال الشعب الفلسطيني . ففي هذا العام ، عقدت الندوة الاقليمية لامريكا الشمالية في مقر الامم المتحدة في نيويورك ، وعقدت الندوة الاقليمية الآسيوية في نيودلهي في الهند ، وعقد الاجتماع الدولي للمنظمات غير الحكومية في جنيف ، في أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ . وتود غيانا أن تعترف بإسهام المنظمات غير الحكومية في قضية الشعب الفلسطيني ، وأن تحث هذه المنظمات على مواصلة تقديم خدماتها .

إن الوقت ليس في صالحنا . وإن الشعب الفلسطيني ، إذ يواجه التحديات الضخمة التي فرضت عليه ، يتطلع الى الامم المتحدة لتساعده في نضاله من أجل استرداد حقوقه الاساسية . ولقد وضع هذا الشعب ثقته في هذه المنظمة وفي أن يلقي الاستجابة الايجابية

من قبل مجلس الامن والجمعية العامة . ومن ثم ، فقد حان الوقت ليضطلع المجتمع الدولي بعمل إيجابي نيابة عن هذا الشعب .

السيد القروي (تونس) : سيادة الرئيس ، تنعقد الدورة الثانية والأربعون للجمعية العامة في وقت تزداد فيه خطورة الوضع بمنطقة الشرق الأوسط مما يهدد السلم والامن الدوليين . فإن اسرائيل مازالت مصرة على المضي في سياستها العدوانية ضد الشعب الفلسطيني والقائمة على الاحتلال والتوسع واغتصاب الاراضي لاقامة المزيد من المستوطنات ، مستخدمة أبشع أنواع الاضطهاد . وهي تهدف من وراء ذلك حرمانه من حقوقه الانسانية والاساسية المشروعة التي اقترتها الامم المتحدة طوال السنين الماضية واخراجه من دياره . كما واصلت اسرائيل بكل تعنت ملاحقته خارج الاراضي العربية المحتلة ، من خلال الهجمات المتكررة التي تقوم بها على مخيماته بلبنان مستعملة في ذلك أحدث الاسلحة .

إننا عند بحث المسألة الفلسطينية نشعر كل عام بخيبة أمل كبيرة ، حيث يبدو المجتمع الدولي كأنه مازال يتربص المزيد من الأدلة والشواهد على خطورة الوضع بمنطقة الشرق الأوسط وانعكاسها على السلم والامن الدوليين . ولم يزد سكوت المجتمع الدولي إزاء المظلمة المسطرة على الشعب الفلسطيني ، اسرائيل ، إلا اصرارا على المضي في تعنتها ضاربة بذلك عرض الحائط بكل قرارات الامم المتحدة . وكأن اسرائيل لم ترض بحق الوجود الذي خوله لها قرار الامم المتحدة رقم ١٨١ (د - ٢) ، واعتبرته منقوصا لأنه لا يتماشى مع سياستها التوسعية . وذلك القرار مكن من انشاء الدولة اليهودية الموعودة في ظروف يدركها الجميع ، لكنه اعترف في نفس الوقت للشعب الفلسطيني بحقه في اقامة دولته . وقد وجدت اسرائيل كل الدعم والمساعدة على الوجود والبقاء ، إلا أن الشعب الفلسطيني صاحب الحق مازال بعد أربعين سنة يتربص إنصافا وعدلا ، وكأن قضيته تقوم في شأنها اعتبارات مصلحية لا مبدئية .

إن التقرير الذي أعدته هذه السنة اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة يفيد بأن

اسرائيل مازالت تواصل سياسة القمع ضد السكان العرب وان مأساة الشعب الفلسطيني مازالت قائمة .

وقد تعرض هذا التقرير الى انتهاكات اسرائيل الصارخة للحريات الاساسية للسكان العرب والى اعمال الاضطهاد والقمع التي تمارسها ضدهم بغية إذلالهم وإرهابهم ، منتهكة بذلك كل القوانين الدولية وميثاق الأمم المتحدة ، ولم تكف عن اتخاذ العديد من الاجراءات غير القانونية لتهويد الاراضي المحتلة عن طريق بناء المستوطنات على الاراضي المغتصبة من مالكيها العرب ، منتهجة بذلك سياسة الامر بالمعضي .

وقد أكد مجلس الأمن في العديد من قراراته ان السياسة التي تنتهجها اسرائيل في إقامة المستوطنات على الاراضي الفلسطينية وغيرها من الاراضي العربية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ غير قانونية وتشكل عائقا نحو تحقيق سلم شامل وعادل بالمنطقة . كما أكد ان كافة الاجراءات التي تتخذها لتغيير الطابع المادي والتكوين الديمغرافي لتلك الاراضي ، بما فيها القدس ، ليست لها أي صفة قانونية . كما اعتبر توطين المهاجرين الجدد على تلك الاراضي انتهاكا صارخا لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب .

وامام هذه السياسة التي لا يقرها الشرع الدولي ، طالب مجلس الأمن اسرائيل بالكف فورا عن انتهاج سياسة الاستيطان بإلغاء المستوطنات القائمة والعدول عن تشييد وتخطيط مستوطنات جديدة .

وإذ التجأ الشعب الفلسطيني الى منظمة الأمم المتحدة لرفع المظلمة عنه فلأنه يؤمن بالقيم والمبادئ التي أسست عليها ولأنه يدرك أيضا أن قضيته العادلة ستنال رعاية الضمان الحية ، وبعد سنين عرف فيها أبشع أنواع القمع والاحتلال فإنه لا يزال واثقا بأن هناك عدلا وانصافا .

لقد أدرك المجتمع الدولي أن المسألة الفلسطينية هي مسألة استعمار ، تتعلق بقضية شعب كامل حرم من ممارسة حقوقه المشروعة في وطنه وفي حريته وفي كرامته وفي هويته .

وفي هذا الإطار أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن المسألة ناجمة عن إنكار حقوق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف المقررة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الانسان .

ولم تتوقف الجمعية العامة عند حد اعتبار القضية الفلسطينية مسألة استعمار فقط ، بل أقرت أن الشعب الفلسطيني هو الطرف الاساسي فيها ، كما أكدت على حق الشعب الفلسطيني في الكفاح من أجل تقرير المصير ودعت منظمة التحرير الفلسطينية الى

الاشتراك في كل دورات الجمعية العامة وفي أعمالها بمفعة مراقب وفي دورات وأعمال كل المؤتمرات الدولية التي تعقد تحت رعاية هيئات الأمم المتحدة الأخرى .

إن الشعب الفلسطيني الذي تعرض لمظلمة لا أحد ينكرها قد دفع شمنا باهظا للاعتراف بحقوقه الثابتة وغير القابلة للتصرف وتكوين دولة مستقلة . واليوم ورغم الجور والحيث ورغم المكائد التي دبرت ضده ورغم محاولات القضاء على هويته ، فإنه مازال صامدا مصمما على مواصلة النضال من أجل الانعتاق . ذلك أن التاريخ علمه أن الظلم والقوة لا يقهران الشعوب التي تدافع عن قضاياها العادلة . فلا القنابل الانشطارية ولا العنقودية يمكنها أن تؤثر على ارادته .

إن تونس التي عرفت الاستعمار وقاومته لتدرك جيدا مدى عمق المأساة التي يعيشها الشعب الفلسطيني . وقد تضامنت معه وآزرته في كفاحه العادل والمشروع وساندته في حقه في تأسيس دولته المستقلة منذ زمن كفاحها التحريري . وهي لا تزال ملتزمة في تضامنها مع الشعب الفلسطيني في نضاله العادل والمشروع .

لقد تم الوفاء بالوعد القاضي بإنشاء دولة يهودية بالشرق الأوسط ، ولكن لم يتم بعد انصاف الشعب الفلسطيني في إنشاء دولته المستقلة . وما لم يمنح الشعب الفلسطيني الفرمة لممارسة حقه العادل والمشروع فلن يتحقق السلام بالمنطقة .

لقد عبر الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى عن رغبتها الواضحة في الوصول الى تسوية عادلة ودائمة للمشكلة الفلسطينية وذلك خلال مؤتمر القمة العربي بفاس . فجاءت مبادرتها المعروفة بخطة فاس برهانا لا لبس فيه عن رغبتها في تحقيق سلم دائم ، اعتمادا على الشرعية الدولية كما تمثلها قرارات الأمم المتحدة وعلى أساس احترام حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على أرضه . وما فتئت الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية تعتبر الأمم المتحدة الإطار الأفضل لحل المشكل . وفي هذا المجال عبر الفلسطينيون خلال اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر في شهر ابريل الماضي عن مساندته الجماعية لعقد مؤتمر دولي حول الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة وتنفيذا لقرار الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم .

ومنذ أيام جددت الدول العربية خلال قمة عمان دعمها لعقد المؤتمر الدولي للسلام بمشاركة جميع الاطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، على قدم المساواة ، والدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن ، باعتباره الوسيلة الوحيدة المناسبة لتسوية النزاع العربي الاسرائيلي تسوية سلمية عادلة وشاملة .

ولا يسعنا في هذا السياق إلا أن نشيد بالمجهودات الحميدة التي ما انفك يقوم بها الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة من أجل دفع جميع الاطراف المعنية الى الوصول الى اتفاق شامل لعقد المؤتمر الدولي حول الشرق الاوسط . ولا يغوتنا كذلك بهذه المناسبة أن نعرب عن كامل تقديرنا وتشجيعنا للعمل المجدي والمثمر الذي تقوم به اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بغية دعم فرصة السلام التي يوفرها المؤتمر الدولي حول الشرق الاوسط .

إن تونس التي تابعت بكل اهتمام المراحل العديدة التي مرت بها القضية الفلسطينية ما فتئت تنادي بضرورة انصاف الشعب الفلسطيني ومنحه حقوقه كاملة وبالتمسك بالشرعية الدولية . وهذان المبدآن أساسيان لكل مبادرة جادة لإحلال السلام بمنطقة الشرق الاوسط . ولا يسعها إلا أن تؤكد مجددا على التزامها بهذين المبدأين . كما أنها على يقين من أن قرارات الأمم المتحدة رغم ما تتمتع به أحيانا من نقصان لقادرة على توفير الاسس الكافية للمبادرات البناءة نحو تحقيق السلم والأمن بمنطقة الشرق الاوسط .

في حين تحظى المساعي السلمية ، التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة لتحقيق سلام عادل ودايم في منطقة الشرق الاوسط يعيد للفلسطينيين اعتبارهم ويؤمن حق جميع شعوب المنطقة في العيش بسلام في ظل الشرعية الدولية ، بمساندة ودعم الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية ، فإن اسرائيل لم تبرهن الى حد الآن عن رغبة مماثلة . ولعل ما تخشاه هو الشرعية الدولية ، تلك الشرعية نفسها التي بعثت اسرائيل للوجود . أما إذا كان الأمر عكس ذلك فليعلن عنه بصراحة .

إن الشعب الفلسطيني المؤمن بعدالة قضيته والذي قدم من أجلها كل غال ونفيس
لهو مصمم على مواصلة الدفاع عن حقوقه المشروعة آملا أن تكون قوى الحق والانصاف إلى
جانبه وأن تواصل الأمم المتحدة دعمها لنضاله الذي أقرته فيه وأيدته عبر السنين .
السيد ايرومبا (اوغندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود ، أولا ،
أن أعرب عن تقديري للسفير ساري ممثل السنغال ورئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب
الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لما قدمه من عرض واضح لتقريره ، كما أعرب عن
تقديري لسائر أعضاء اللجنة لما بذلوه من جهد تأييدا لقضية الشعب الفلسطيني .

يزخر نضال الشعب الفلسطيني من أجل الاستقلال وتقرير المصير بالشجاعة والبطولة والاستشهاد التي اختلطت بوعود لم تنفذ وآمال أحبطت . ولقد اتخذت قرارات عديدة بشأن مختلف الجوانب المتعلقة بهذه المسألة من قبل الجمعية العامة ومجلس الأمن ، بيد أن هذه القرارات بقيت دون تنفيذ نظرا لتعنت اسرائيل الذي يشجعه الدعم الشامل الذي تحصل عليه من عضو دائم في مجلس الأمن .

يمادف هذا العام الذكرى السبعين لوعده بلغور المشؤوم . لقد أصدر هذا الوعد الذي تسبب في النكبة الحالية التي يعاني منها الفلسطينيون وزير الخارجية البريطاني آرثر بلغور في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧ . ففي خطاب بعث به الى اللورد روتشيلد وعد بلغور بتأييد الحركة الصهيونية في جهودها لإنشاء دولة يهودية في فلسطين . وقد أدى هذا الوعد الى وقوع سلسلة من الاحداث التي نتج عنها إقامة مستعمرة استيطانية ومن ثم عرض للخطر الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني الذي كان يشكل آنذاك ٩٢ بالمائة من سكان فلسطين .

ومن الواضح اذا ما نظرنا الى الوراثة عبر ٧٠ عاما ان وعد بلغور كان كارثة لم تخف حدتها حتى الان بالنسبة للفلسطينيين وللمنطقة ككل . فقد كان وعد بلغور بداية لمأساة تلت ذلك ومازالت مستمرة . ومنذ ذلك الوعد ، لم تشهد المنطقة السلام أبدا . ولقد شهدنا العديد من الحروب التي تحدث الظلم الذي نتج عن الوعد وأبرزت الحقيقة الواضحة المتمثلة في ان الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني لا يمكن ان ترتفع بالمصالح الاستراتيجية للدول الكبرى ، فحتى الادارة الاستعمارية البريطانية لم تستطع ان تسيطر على مجرى الاحداث التي حركتها . وفي النهاية ملمت الحكومة البريطانية ، بطريقة استعمارية تقليدية ، المشكلة للأمم المتحدة التي وافقت على خطة تقسيم فلسطين في عام ١٩٤٧ .

لقد دعا قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) الذي أدى الى انشاء اسرائيل الى إقامة دولة يهودية ودولة عربية . وحتى وعد بلغور ، بالرغم مما اتسم به من ظلم ، تضمن شرطا قاطعا استهدف حماية بعض مصالح الفلسطينيين . إذ نص بشكل جلي على ان

لا ينبغي القيام بأي شيء يمكن ان يخل بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الجاليات غير اليهودية في فلسطين . غير ان ما شهدناه منذ ذلك الحين يفتح عن مدى خيانة للشقة والوعود التي أعطيت للفلسطينيين . إذ بينما أنشئت دولة يهودية في اسرائيل ، لم يتحقق قيام الدولة الفلسطينية بعد .

لقد شرعت اسرائيل منذ البداية في انتهاج سياسة ابتلاع الاراضي الفلسطينية والعربية سعيا منها الى إقامة "اسرائيل الكبرى" . فهي تحتل الآن منطقة أكبر من المنطقة المخصصة لها بمقتضى قرار التقسيم . وكما كتب مايكل آدمز في صحيفة الفارديان في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ يقول :

"نظرا لعدم تنفيذ الوعد يتشتت اليوم ٥ ملايين فلسطيني في منفى كره

أو يخضعون لجيش الاحتلال اليهودي في وطنهم" .

لقد تضمن وعد بلفور شرطا قاطعا ينص على ضمان حقوق الفلسطينيين . وطالبت خطة التقسيم التي اعتمدها الجمعية العامة بأن تقام في فلسطين دولتان لا دولة واحدة تكون احدهما للفلسطينيين . ومن ثم كان المبدأ في كلا القرارين ان فلسطين سيتقاسمها اليهود والعرب .

لكن اسرائيل ترفض ، بالانتهاك المستمر لميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن الانسحاب من الاراضي الفلسطينية والعربية الأخرى المحتلة . وفي السعي الحثيث الى إقامة ما يسمى بـ "اسرائيل الكبرى" اتبعت السلطات الاسرائيلية سياسة الاستيلاء على الاراضي التي تحتلها بالقوة . وبالرغم من قرارات مجلس الأمن التي أكدت ان هذه التدابير لاغية وباطلة ، أصدرت اسرائيل ما يسمى بالقانون الاساسي الذي يعلن ان القدس "عاصمة أبدية لاسرائيل" وبدلا من الانسحاب من مرتفعات الجولان ، سنت اسرائيل تشريعا بضم الجولان اليها بمفظة دائمة . ان سياسة الاستيلاء على الاراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة والإجلاء القسري للسكان الاصليين وإنشاء المستوطنات اليهودية تستهدف إخلاء الأرض لضمها .

لكن مرور الوقت ووحشية الاحتلال لن يخففا من كلفة الاحتلال . فما شهدناه خلال هذه العقود ظاهرة أزلية ، ظاهرة الشعب الذي يعاني من السيطرة الأجنبية والاستغلال فيناضل من أجل التحرير بغية استعادة حقه في تقرير مصيره . فالشعب الفلسطيني يناضل من أجل الحفاظ على هويته الوطنية بهدف إقامة دولة وطنية خاصة به يحكمها الشعب الفلسطيني نفسه .

وحق المصير ليس حقا يمكن لأية دولة أو جهة أن تمنحه أو تمنعه . فهو حق واجب منذ ما قبل خطة التقسيم أو إنشاء دولة اسرائيل . ولذلك فإنه من دواعي السخرية ان تعتقد اسرائيل ومؤيديها ان بإمكانهم استخدام حق النقص فيما اذا كان للفلسطينيين الحق في تقرير المصير أو لا . وكذلك ليس لأولئك الحق في ان يقرروا الطريقة التي يمارس فيها الفلسطينيون ما هو حق ثابت لهم .

لقد اعترفت الجمعية العامة منذ وقت طويل بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير . وتؤكد الجمعية العامة في قرارها ٢٦٧٢ (د - ٢٥) على انها :

"تتعترف لشعب فلسطين بالتساوي في الحقوق وبحق تقرير مصيره بنفسه ،

وفقا لميثاق الأمم المتحدة ؛"

"وتعلن ان الاحترام التام لحقوق شعب فلسطين غير القابلة للتصرف هو

عنصر لا غنى عنه في إقامة سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط ."(القرار ٢٦٧٢

جيم (د - ٢٥) ، الفقرتان ١ و ٢)

ويمضي القرار ٢٣٣٦ (د - ٢٩) الصادر في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ في

توضيح هذه الحقوق وأشار من جملة أحكام أخرى الى ما يلي :

"تؤكد من جديد حقوق الشعب الفلسطيني في فلسطين ، غير القابلة

للتصرف ، وخاصة ؛

(أ) الحق في تقرير مصيره دون تدخل خارجي ؛

(ب) الحق في الاستقلال والسيادة الوطنيين ."

(القرار ٢٣٣٦ (د - ٢٩) ، الفقرة ١)

ولقد استخدمت مسألة أمن اسرائيل لفترة طويلة كغطاء لتبرير الاعتداءات الاسرائيلية على الفلسطينيين والدول العربية الاخرى . وفي رأينا ان أمن جميع الدول في المنطقة يعتبر أمرا حيويا . فنحن نجد انه من غير المقبول ان يحظى أمن دولة واحدة باهتمام بالغ في حين يتعرض أمن الدول الاخرى للخطر .

وكما أوضحت من قبل ، طالبت خطة التقسيم بإنشاء دولة عربية واخرى يهودية . ولقد قامت الدولة اليهودية بل وانها تعدت الحدود التي خصمت لها من قبل وهي ممثلة الآن في هذه الجمعية . وبدلا من تسهيل إنشاء دولة عربية كما كان يتوقع لها أصلا ، توامل اسرائيل إحباط قيام هذه الدولة الفلسطينية . ومازال أمن الشعب الذي يجب أن تنشأ من أجله هذه الدولة يتعرض للخطر ولايزال هذا الشعب يعاني من التشتت والطرده . وطالما استمرت هذه الحالة فلن يتحقق السلم والامن في الشرق الاوسط .

بعد صدور قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، ولدت اسرائيل الإنطباع بأنها متمسكة بالأراضي بهدف مقايضتها بالاعتراف عند التوصل الى حل سلمي . إلا ان السلوك الذي اتبعته منذ ذلك الحين كان مناقضا لبياناتها إذ أثبت بوضوح ان اسرائيل تنوي التشبث بالسيطرة على تلك الأراضي الى الابد .

لقد أكدت التطورات التي وقعت في الشرق الاوسط على مدى العقود الاربعة الماضية الحاجة الى الاضطلاع بعمل دولي متضافر تحت رعاية الامم المتحدة لإيجاد تسوية تتوافر لها مقومات الاستمرار والدوام . وقد اقترح المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ، الذي عقد في ١٩٨٣ ، إطارا لتسوية شاملة ، إذ طالب بعقد مؤتمر دولي معني بالشرق الاوسط تشترك فيه كل الاطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية . وقد أيدت الاغلبية الساحقة للدول الاعضاء ذلك المؤتمر . وقد قال الامين العام في تقريره :

"في بداية هذه السنة ، قمت بجهد خاص لمتابعة مسألة عقد مؤتمر دولي للسلام معني بالشرق الاوسط . وبدعم واسع النطاق من المجتمع الدولي ، أجريّت مشاورات عديدة مع الاطراف ومع أعضاء مجلس الأمن ، وتركزت هذه المشاورات على مبدأ عقد مؤتمر وعلى المسائل الإجرائية . وقد اختلفت الآراء المعرب عنها لي في الظلال والتفاصيل ولكن كان هناك بوجه عام أمل في إمكانية تضيق شقّة الخلاف بقدر كاف لتيسير عقد مؤتمر يمكن فيه معالجة القضايا الموضوعية الصعب بروح بناءة . ومما يؤسف له انه حتى الآن لم يتيسر الحصول على موافقة جميع الاطراف على مبدأ عقد مؤتمر دولي ، وقد أعاق ذلك جهودي الرامية لتحقيق تقدم في المسائل الإجرائية . ويبدو ان الجهود الشنائية الرامية الى تعزيز عملية السلام قد واجهت هي الأخرى بعض الصعوبات". (A/42/1 ص ٢)

ونحن نحیی الامين العام على جهوده . ومما يثير أسف وفد بلادي ان اسرائيل ، قد أحبطت بدعم من حلفائها ، جهود الامين العام الرامية الى عقد المؤتمر . ونحن لانزال مقتنعين بأن عقد مؤتمر السلام هو المسار الواقعي الوحيد لإيجاد تسوية عادلة ودائمة في الشرق الاوسط . ونحن ندعو اسرائيل وحلفاءها الى عدم وضع العقبات على طريق هذا المؤتمر .

هناك من يراودهم أمل كاذب في إمكانية حل قضية فلسطين بغير مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية . ولهذا السبب ، بذلت جهود دؤوبة لتشويه سمعة المنظمة . لكن

ذلك لم يؤد الى إخضاع الفلسطينيين أو يظل الرأي العام الدولي . فلاتزال منظمة التحرير الفلسطينية المنظمة الحقيقية الوحيدة التي تمثل الشعب الفلسطيني .

إن اوغندا تؤيد خطة فاس لأنها توفر أساسا سليما لحل شامل للمشكلة . وأود في هذا الصدد أن أكرر التأكيد على موقف اوغندا الذي يرى أن بوسع الأمم المتحدة توفير إطار لسلم عادل وشامل . ولن تتوافر لإطار السلم هذا صفة العدالة إلا إذا أعاد للشعب الفلسطيني حقوقه ، ولن تتوافر له صفة الشمول إلا إذا أخذ في الحسبان كل التطلعات المشروعة في المنطقة وأتاح مشاركة كل الأطراف المعنية .

وحيث أن استعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني تشكل حجر الزاوية في التسوية الشاملة لمشكلة الشرق الأوسط ، يترتب على ذلك أن منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني يجب أن تشترك بالضرورة في هذه المفاوضات . ونصور أنه يمكن تحقيق حل بغير مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية يعني أن المرء يدفن رأسه في رمال عميقة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة للمراقب الدائم

للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥٢/٣١ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ .

السيد انغولا (المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية)

(سوابو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي سيادة الرئيس أن أتوجه بشكري الصادق بالنيابة عن وفد سوابو لإتاحكم هذه الفرصة لنا للمشاركة في المناقشة بشأن قضية فلسطين الهامة . عندما تناولت هذه الجمعية العامة الحالة في ناميبيا وسياسة الفصل العنصري في جنوب افريقيا أتيت لنا الفرصة لنعرب عن شقتنا الكاملة في أن هذه الدورة قد كفلت لها ، في شخصكم ، قيادة ممتازة .

إن قرار سوابو بطلب الاشتراك في هذه المناقشة ينشأ بطبيعة الحال من مبدأ الدفاع عن حق الشعوب غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال الوطني ومن رغبتنا في أن تسود العدالة الاجتماعية والسلم كوكبنا .

لذا لا يشير الدهشة ان تكون الحالة المأساوية التي تواجه شعب فلسطين المطرود والمضطهد حالة قريبة الى قلوبنا . ان اغتصاب اسرائيل المهيونية لفلسطين ثم تسلطها على شعب الفلسطيني جريمة ضد الانسانية متظل ، ما لم تحل ، وصمة في ضمير المجتمع العالمي . ويجب على هذه الهيئة ان تعالج هذه القضية على نحو جاد لكفالة ممارسة الشعب الفلسطيني ممارسة كاملة وحررة لحقوقه الاساسية في إطار دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة .

لقد سمح طويلا للنظام الصهيوني في تل اببيب ، بدعم الدول الغربية الكبرى وإدارة الولايات المتحدة بوجه خاص ، بتحميل الشعب الفلسطيني بعذاب يجلب عن الوصف ، فبات الفلسطينيون وقد احتلت أرضهم يعاملون كغرباء ، بل يعاملون ؛ وهذا هو الأدهى ، كغير آدميين في أرضهم ويتعرضون للاعتقال والتعذيب والقتل الوحشي وحتى أنواع الإذلال . وأجبر كثير من الفلسطينيين على العيش في المنفى كما لو كانوا أناسا لا أرض لهم . وكان الهدف المشؤوم للاحتلال غير المشروع ولأعمال العدوان هو تدمير تلك الأمة وثقافتها وقيمها .

غير ان بسالة وتصميم الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية قد أحبطا تلك الخطط الشريرة . فقد واصل نضاله العادل في سبيل التحرر الوطني وتقرير المصير . وهو نضال يؤيده شعب ناميبيا وحركته الطليعية سوابو تأييدا كاملا .

ومن مفارقات عصرنا ان يكون مفتصبو فلسطين مستعدين لالتماس تعاطف المجتمع الدولي على أساس انهم كانوا ضحايا لجرائم النازية خلال الحرب العالمية الثانية ؛ ويودون على نحو ما ، في الوقت نفسه ، ان يغمض هذا المجتمع الدولي ذاته عينيه عن الجرائم التي يقتترفونها ضد الفلسطينيين والشعوب العربية الأخرى في المنطقة ، التي اقتترفوا ضدها أعمال العدوان العسكري وزعزعة الاستقرار .

والأسوأ من ذلك ان نظام تل اببيب يقيم تعاونا وثيقا مع الحكام النازيين الجدد في بريتوريا . ويشمل هذا التواطؤ الذي استمر منذ سنوات كثيرة كل المجالات من الناحية الفعلية ، وهذا أمر معروف للجميع . غير انه من المهم الإشارة الى ان المعلومات المتاحة تفيد ان هذا التعاون قد اتسع نطاقه وخاصة في المجالين العسكري

والنووي . ويعني ذلك ببساطة ان الأسلحة التي تستخدمها اسرائيل لقتل الفلسطينيين والشعوب العربية الأخرى في الشرق الأوسط هي الأسلحة التي تستخدم مشيلاتها لقتل الشعب المقهور في جنوب افريقيا وناميبيا ، وشعوب الدول المجاورة على أيدي نظام جنوب افريقيا العنصري .

ان المرتزقة الاسرائيليون يخدمون الآن ومنذ وقت طويل في جيش الاحتلال العنصري في ناميبيا . فمنذ الزيارة التي قام بها لناميبيا في عام ١٩٨٢ ، اريل شارون وزير الدفاع الاسرائيلي آنذاك ، أصبح قيام المسؤولين العسكريين الاسرائيليين بتدريب الجيش العنصري الذي يحتل ناميبيا وعصابات اليونيتا التابعة له سياسة رسمية وعلنية . وكل ذلك يجري على اراضي المحتلة .

إننا نشير الى هذه الأمور لا خروجا عن الموضوع ولكن - بالتحديد - للتأكيد على حقيقة ان مصير شعب فلسطين مرتبط ارتباطا مباشرا بمصير شعبنا . وكي نرسل باشارة تحذير لأولئك الذين يفضلون ان نلتزم الصمت ، تفيد بأن الخطر ماثل وينبغي مواجهته مواجهة صريحة فالوضع لا ينطوي على خطر مباشر على شعوبنا المقهورة وعلى المنطقتين فحسب ، بل ويشكل أيضا تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين بصفة عامة .

إننا نعرف ان حكومة ريفان هي في محور هذا التواطؤ ، بل انها ، في الواقع ، تشجعه . فلسبب ما غريب تكون حكومة الولايات المتحدة بليفة بشأن الحرية في أي مكان آخر ، لكن عندما يتصل الأمر بحرية الشعب الفلسطيني وشعبي جنوب افريقيا وناميبيا ، تشتهر هذه الحكومة بصمتها أو بمحاولاتها التي لا حصر لها لتبرير السياسات والأعمال العدوانية والخطيرة التي يرتكبها النظامان العنصريان في بريتوريا وتل أبيب على التوالي . وهذا يحدث في الوقت الذي يتعين فيه على المجتمع الدولي ان يوقع جزاءات إلزامية شاملة على هذين النظامين لانتهاكهما ميثاق الأمم المتحدة .

وعند هذا المنعطف ، أود ان أسترعي انتباه الجمعية الى شتى التدابير الخطيرة ، التي أعتمد بعضها بالفعل على المستوى الحكومي ، في حين لايزال بعضها الآخر معروضا على كونغرس الولايات المتحدة للبت فيه ، وكلها تستهدف : إما تقييد حركة ممثلي شعوب فلسطين وجنوب افريقيا وناميبيا المقهورة أو اغلاق مكاتبها ، أي منظمة التحرير الفلسطينية والمؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا وسوابو وكلها منظمات اعترفت بها هذه الهيئة الدولية واذا ما سمح لتلك التدابير بأن تتخذ ، فإنها ستصبح سابقة خطيرة حيث تتجاهل فيها تماما أمه - تصادف ان كانت هي البلد

المضيف للأمم المتحدة - مبادئ المنظمة ذاتها . وبعبارة أخرى ، سيحرم ضحايا
العنصرية والسيطرة الاستعمارية حتى من حقهم في الإعراب عن آرائهم أمام مجتمع الأمم
العالمي الممثل هنا ، وأمام الجماهير بشكل عام ، وذلك بسبب تصرف حكومة البلد
المضيف التي هي في نفس الوقت صديقة للنظاميين العنصري والفاشي . وهذا أمر مشين .
واسمحوا لي ان أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن تضامننا الراسخ مع شعب فلسطين
البطل ومع ممثله الشرعي والوحيد ، منظمة التحرير الفلسطينية ، في النضال العادل
لاستعادة الوطن الأم . ونحن نطالب المجتمع الدولي بأن يقدم دعمه السياسي والمادي
والادبي لذلك النضال المشروع بل وان يزيده من هذا الدعم . كما نعرب أيضا عن تأييدنا
الكامل للمؤتمر الدولي المقترح المعني بفلسطين بالمشاركة الكاملة لمنظمة التحرير
الفلسطينية ، وذلك بهدف ضمان التحرير النهائي لفلسطين وإقرار السلم في الشرق
الأوسط .

ان الكفاح مستمر ، والنصر لاكيد .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٥